المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

الوضعية السوسيو ـ مجالية لقاطني دور الصفيح

الوصم المجالي والعنف والعدالة الاجتماعية، أية علاقة؟

The Socio-Spatial Conditions of Slum Residents

Spatial Stigma, Violence, and Social Justice, What Is the Relationship?

اسماعيل الغدان

طالب باحث في سلك الدكتوراه

تخصص علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences, Vol. 2, No. 11 (N° 13), November 2026, pp. 309-338.
https://doi.org/10.63585/NDQR1671

ملخص

يهدف هذا المقال إلى دارسة الوضعية السوسيو.مجالية لقاطني دور الصفيح، ومحاولة معرفة المورفولوجيا والفيزيولوجيا الاجتماعية للسكن المهمش، وما يرتبط بهما من ظواهر اجتماعية سلبية، كالعنف والوصم المجالي واللاعدالة الاجتماعية. فتبين من خلال الدراسة، أن كل أنماط وأشكال الوصم، خلال سيرورة تشكلها، تقوم على: الوسم، والتنميط، والعزل أو الفصل، والتمييز أو اللامساواة، وفقدان المكانة والحرمان من السلطة، وأن الوصم له انعكاسات خطيرة على الفرد والمجتمع، خاصة عندما يرتبط بمجتمع تغيب فيه أهم أسس العدالة الاجتماعية، كالمساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة في اتخاذ القرار داخل المجتمع، كما أن الوضعية المجالية والاجتماعية المزرية التي تميز الحي الصفيحي، قد تشكل حقلا اجتماعيا مناسبا لنمو وانتشار ظاهرة العنف بكل أنواعه وأشكاله المادية والرمزية، وتساهم في تعزيز وتقوية عوامله، وأن ظاهرة الوصم المجالي تعتبر عاملا مساعدا على نشأة العنف وتعزيز السلوك العدواني عند الموصوم. كما توصلت الدارسة، إلى كون العدالة المجالية تشكل رافعة مهمة لتجسيد العدالة الاجتماعية، والتي تعد بدورها، بمثابة استراتيجية قوية للقضاء على ظاهرة الوصم المجالي والاجتماعي، والحد من آفة العنف الاجتماعي بالسكن الهامشي والمهمش؛ كما أن الدراسة بينت بأن تنمية أي مجتمع وتطويره والرقي به، لا تتم إلا بتنمية أحيائه الفقيرة والمهمشة، وأنه لا يمكن تحقيق هذه التنمية إلا من خلال فهم طبيعة العلاقة الجدلية التي تجمع العدالة الاجتماعية بكل من المجال والظواهر الاجتماعية المختلفة المرتبطة به، كالعنف والجريمة والوصم وغيرها من الظواهر الأخرى.

الكلمات المفاتيح: العدالة الاجتماعية . العدالة المجالية . الوصم المجالي . العنف.

Abstract

This article examines the socio-spatial conditions of residents of informal settlements and the morphology and social dynamics of marginalized housing, focusing on violence, spatial stigma, and social injustice. The study finds that stigma is constructed through labeling, stereotyping, isolation, discrimination, inequality, status deprivation, and the denial of power. It has serious consequences for individuals and society, particularly in contexts where equality, equity, rights, and participation in decision-making are absent. The precarious socio-spatial conditions of informal settlements may foster the emergence and spread of violence in its material and symbolic forms, while spatial stigma contributes to violence and reinforces aggressive behavior among stigmatized individuals. The study concludes that spatial justice is an important lever for realizing social justice,

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

which, in turn, can combat spatial and social stigma and reduce violence in marginalized housing areas. It further emphasizes that the development and advancement of any society require improving its poor and marginalized neighborhoods and understanding the dialectical relationship between social justice, space, violence, crime, stigma, and other related social phenomena.

Keywords: social justice, spatial justice, spatial stigma, violence

مقدمة:

إذا كان علم الاجتماع يعتبر من أهم العلوم الاجتماعية التي جاءت لكي تجد حلولا للمشاكل التي يعاني منها المجتمع مثل الفقر، والعنف والبطالة والتفكك الأسري والانحراف وغيرها، فإن مهمته هذه، قد باتت مهمة صعبة جدا في ظل الظروف الجديدة التي أصبح يشهدها الواقع الاجتماعي اليوم، بسبب الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي ووسائل الاتصال الرقمية التي خلخلت كل بنيات المجتمع، وغيرت معالم الفعل والسلوك الاجتماعي، وكذا معاني الظاهرة الاجتماعية والمجتمع بشكل عام. ومن هنا أصبح الحديث عن الظاهرة الاجتماعية، يستوجب بالضرورة، استحضار طبيعة ووضعية التجمعات الإنسانية أو البشرية في مختلف سياقاتها، وذلك لأن شكل هذه التجمعات هو الذي يكيف الظاهرة الاجتماعية، بنية ودلالة ووظيفة، ويؤثر في ملامحها، ويحدد صورتها الداخلية والخارجية. وبالتالي، تساعد هذه الإحاطة ، الباحث، على فهم مختلف المشكلات الاجتماعية، وتحديد العوامل والأسباب المفسرة لها، وتمكنه كذلك من تقديم بعض الحلول المناسبة. لكن ما ينبغي الانتباه إليه أكثر، أثناء مقاربة الظاهرة الاجتماعية، هو كون أبعادها متعددة ومتشعبة ومتداخلة فيما بينها، وفهمها يتطلب من الباحث في العلوم الاجتماعية حنكة علمية كبيرة، وقدرة عالية على الملاحظة والفهم والتفسير. وفي إطار الدينامية والتغيرات التي يشهدها المجتمع المغربي اليوم، في سياق مستجدات المجتمع الدولي والتطور الرقمي المهول، برزت بحلة جديدة، مجموعة من الوقائع والسلوكات الاجتماعية التي أثارت انتباه علماء الاجتماع ومختلف المهتمين بالحقل الاجتماعي، وشكلت أمامهم موضوعا خصبا للدراسة والتحليل من أجل تقديم فهم دقيق لمختلف المتغيرات والتغيرات الجديدة التي بات يشهدها المجتمع الدولي بشكل عام، والمجتمع المغربي بشكل خاص. ونحن نهدف من خلال إثارة هذا الموضوع إلى معرفة طبيعة ومكونات الأرضية الاجتماعية والمجالية بالأحياء الصفيحية، ومحاولة الكشف عن نوعية العلاقة التفاعلية التي تجمع بين كل من الوصم المجالي والعنف والعدالة الاجتماعية داخل هذا المجال الحضري المغشوش، ومحاولة إبراز المكانة الأساسية التي يمكن أن تلعبها العدالة الاجتماعية في تذويب الفوارق المجالية والاقتصادية والاجتماعية، ومن تم الرغبة في القضاء على الوصم المجالي والتقليل من ظاهرة العنف الاجتماعي بهذه المناطق، بهدف النهوض بالمجتمع والرقي به بما يضمن الرفاه والعيش الكريم للجميع.

وبما أن جميع الظواهر والمشكلات المجتمعية تنشأ ضمن بيئة مجالية واجتماعية حاضنة لها، فإنه يجب تفكيك مكونات هذه البيئة السوسيولوجية والمجالية وفهمها فهما جيدا وفق منهج ملائم يجمع بين التحليل والوصف والمقارنة، من أجل معرفة جذور وماهية هذه المشكلات والظواهر الاجتماعية التي تنمو داخلها، وفهم العلاقة بينها والتمكن من التنبؤ بمستقبل نتائجها. وما دام موضوع هذا البحث ينصب على دراسة وتحليل البيئة السوسيو. مجالية لقاطني دور الصفيح، فإنه يكتسي أهمية سوسيولوجية عملية وأخرى علمية نظرية لا يستهان بها، بحيث يمكن لهذا البحث أن يحدد بشكل دقيق جدور العنف والوصم بهذه البيئة، ويساهم في استئصالها من خلال وصفة العدالة الاجتماعية التي تعتبر العدالة المجالية مدخلها الرئيسي. كما يمكن أن يقدم قيمة علمية مضافة قد تشكل نقطة انطلاق لبحوث علمية جديدة يمكن أن يسترشد بها بعض الباحثين الآخرين. لأننا نؤمن في هذا البحث بأن الوضعية الاجتماعية والجغرافية للأحياء الصفيحية مثلا تختلف كثيرا عن وضعية الأحياء الراقية، وعن وضعية مكان إيواء الطبقة المتوسطة، وأن هذا الاختلاف يوازيه بطبيعة الحال اختلاف على مستوى الوعي الاجتماعي والأخلاقي والإيكولوجي، واختلاف على مستوى العيش ونمط السلوك ومستوى التحضر، وتباين أكبر على مستوى المشكلات الاجتماعية والظواهر التي تعكس طبيعة ووضعية كل بيئة اجتماعية . مجالية من هذه البيئات المختلفة، وبالتالي عندما يتم

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

فهم هذه البيئة سيتم حتما فهم كل المشكلات الاجتماعية التي تنشأ فيها. ولعل أهم هذه المشكلات التي نحاول الإجابة عنها من خلال هذا الموضوع، تتحدد في التساؤل حول محددات الوضعية السوسيو. مجالية لقاطني دور الصفيح، وحول أبرز عوامل ومسببات ظاهرتي العنف والوصم بهذه الأحياء، والتساؤل كذلك عن إمكانية فك الارتباط بين العنف والوصم في علاقتهما بالمجال عن طريق العدالة الاجتماعية، وعن أبرز النتائج والانعكاسات التي يخلفها العنف والوصم على الفرد والجماعة في ظل الظلم واللامساواة الاجتماعية بالأحياء السكنية الفقيرة المهمشة.

أولا: المورفولوجيا الاجتماعية والفيزيولوجيا الاجتماعية للسكن المهمش.

1. **المورفولوجيا الاجتماعية للسكن المهمش.**

إن شكل التجمع البشري وبنيته وصورته، يحيل بشكل مباشر على ما يسمى بالمورفولوجيا الاجتماعية Morphologie sociale، باعتباره واحدا من أهم فروع علم الاجتماع العام الذي يعنى بدراسة التجمعات البشرية من حيث المكان الجغرافي الذي تحتله، وحجم السكان، وعدد الأفراد، ونسبة النمو الديمغرافي، ونسبة الذكور والاناث، وطبيعة الكثافة السكانية في مساحة تجمعية ما، ومن حيث بنية المجتمع وشكله، وهيأته البنيوية أو الشكلية. وذلك بهف مساعدة الباحث الاجتماعي على تفهم القضايا والظواهر الاجتماعية وتفسيرها وتأويلها تأويلا صحيحا. فنسبة الكثافة السكانية المتزايدة مثلا، تعتبر بالنسبة لعلماء الاجتماع، عاملا من عوامل تقسيم العمل في المجتمعات الرأسمالية والصناعية، وترتبط بها في نظرهم، مجموعة كبيرة من الجرائم والانحرافات، وظواهر الشذوذ والتطرف والعنف، والتي تزداد نسبتها في المناطق المكتظة بالسكان، كالمدن التي تختلط فيها الأجناس والأعراق والسلالات والإثنيات المختلفة والمتنوعة، وتتباين فيها مستويات الحياة والوعي والعيش والاقتصاد.

وقد تم نقل مفهوم المورفولوجيا من مجال العلوم الطبيعية إلى مجال العلوم الإنسانية، واستعماله بشكل واضح في حقل علم الاجتماع، من أجل الدلالة على البنية والشكل والصورة الخارجية المادية للمجتمع، فأصبحت الغاية من المورفولوجيا الاجتماعية هي دراسة وفهم مجمل الظروف المادية الأساسية التي تنبني عليها الحياة الاجتماعية، والتي تتحكم في قيم المجتمع وتصرفاته وأفعاله، ومحاولة تقديم صورة واضحة حول البيئة الجغرافية والبيئة السكانية وأثر ذلك في التنظيم الاجتماعي من جهة وعلى السلوك والفعل الاجتماعي من جهة أخرى.

ومن هنا، فالمورفولوجيا الاجتماعية عند مارسيل موس M.Mauss مثلا، هي "دراسة بناء المجتمع من حيث مظهره المادي الخارجي، أي: من حيث السكان وتكوينهم وتوزيعهم وثقافتهم وحركة تنقلاتهم وهجرتهم الخارجية والداخلية من الريف ومن المدن، وموقع بلادهم وضيقها أو سعتها، وقربها من البحر أو بعدها عنها، وطرق المواصلات التي تربطها بغيرها."[862] كما يعرف علي عبد الواحد وافي علم الاجتماع المورفولوجي بكونه: العلم الذي " يدرس نظم التكتل الاجتماعي، أي الطرق الي يتجمع بها الأفراد بعضهم مع بعض، كتزايد السكان، والمناهج الاجتماعية التي تنجم عنها ظواهر التكاثف والتخلخل في السكان بالنسبة إلى المساحة التي يسكنونها، والقواعد التي تنظم شؤون الهجرة من القرى إلى المدن، ومن المدن إلى القرى، ومن الدولة إلى خارجها، باعتبار الهجرة من الأمور التي تطرأ على التكتل نفسه فتغير من أوضاعه. والنظم التي يسير عليها المجتمع في إنشاء مواطن التجمع كالقرى والمدن والمساكن والطرق التي يتبعها في أشكالها ومرافقها ووظائفها ومواقعها بالنسبة إلى الجبال والبحار والأنهار والبحيرات...وجميع ما يتصل بهذه الشؤون."[863]

وهذا يعني أن المورفولوجيا الاجتماعية تهتم بالتكتل البشري في مجتمع معين، وتدرس مساحة المكان، وتوزيع السكان، والنمو الديمغرافي، ونسبة الكثافة السكانية، والبيئة الجغرافية والمناخية، والتركيز على الهجرة الداخلية والخارجية، وتهتم بالبنى البدوية والحضرية، وكيفية توزيعها صناعيا وتجاريا وفلاحيا وإداريا وخدماتيا، وذلك من أجل معرفة آثار هذه

[862] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى سنة 1987م، ص 240.

[863] علي عبد الواحد وافي، علم الاجتماع، نهضة مصر، القاهرة، مصر، ص 48.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

المورفولوجيا في المجتمع وتنظيماته المتنوعة والمختلفة، وتقديم صورة واضحة عن الوضعية المادية لبنيات المجتمع المدروس إن صح القول. فالمورفولوجيا الاجتماعية مهمة جدا في مجال علم الاجتماع؛ إذ تساعدنا على فهم مجموعة من القضايا والظواهر الاجتماعية المتعلقة بالإقليم أو المساحة أو السكان أو الجنس أو النمو الديمغرافي أو البيئة الجغرافية والمناخية، وتبيان موقع ووضعية التجمع البشري أو السكاني، وفهم حيثياته، وعلى أساس هذه المعطيات المادية المورفولوجية، يستطيع عالم الاجتماع تفسير الظواهر المجتمعية وفهمها وتأويلها بشكل سليم، ومن تم فهم القرية والمدينة، ورصد مختلف الظواهر الاجتماعية التي تنتشر فيهما بنية ودلالة ووظيفة، كما تساعده على تفسير وفهم الظواهر الاجتماعية الأخرى[864]، خاصة وأن البيئة الجغرافية أو السكانية أو المادية تمارس تأثيرا واضحا على المجتمع، في إطار علاقة الإنسان بمحيطه البئي والاجتماعي.

من هنا يمكن القول بأن وضعية المجتمعات الصفيحية تخضع لمنطق مورفولوجي خاص، يختلف جذريا عن مورفولوجية الأحياء السكنية الراقية والمتوسطة، وبالتالي فبنية وشكل وديمغرافية هذه الأحياء الهامشية، تعكس في الحقيقة، لا مساواة مجالية سافرة على مستوى الحي الصفيحي أولا، ومقارنة بباقي الاحياء السكنية الأخرى الراقية والمتوسطة داخل المدينة ثانيا؛ كما تعكس كذلك، لا مساواة اجتماعية لا مثيل لها، من حيث مستوى العيش والسكن اللائق والاستفادة من الخدمات: كالتمدرس والتطبيب والنقل والتواصل...، وهذا من شأنه أن يساهم في انتشار مجموعة من المشاكل الاجتماعية والظواهر الشاذة كالإجرام والعنف والإدمان والوصم...، ويزيد من اتساع الفوارق الطبقية بين فئات المجتمع، مما يرفع من وثيرة التخلف الاجتماعي بهذه الأحياء، وارتفاع نسبة الهشاشة بها.

2. **الفيزيولوجيا الاجتماعية للسكن المهمش.**

يعد السوسيولوجي الفرنسي إميل دوركايم Emile Durkheim أول من نحت مفهومي المورفولوجيا الاجتماعية والفيزيولوجيا الاجتماعية في كتابه "قواعد المنهج في علم الاجتماع"، وقسم السوسيولوجيا إلى المورفولوجيا الاجتماعية أو "علم البنية الاجتماعية" التي تدرس البنيات المادية للمجتمع، والفيزيولوجيا الاجتماعية التي تدرس مختلف الأنشطة الاجتماعية أو الحياة الاجتماعية والممارسات والأفعال المجتمعية والعمليات الديناميكية للمجتمع كالعقيدة والأخلاق[865]، كما تدرس أيضا المؤسسات والعواطف والمشاعر الاجتماعية، ومختلف الوقائع والظواهر الأخلاقية والمعنوية على حد تعبير مارسيل موس. فهذا النوع من التقابل بين المورفولوجيا الاجتماعية والفيزيولجيا الاجتماعية، يحيل على نوع أخر من التقابل الموجود بين الشكل المجتمعي ومضمونه، وهو تقابل يمكن أن يساعد عالم الاجتماع، على فهم العلاقة المباشرة التي تربط بين الوضعية الاجتماعية والمجالية لأي مجتمع كان وبين الظواهر الاجتماعية التي تصدر عن أفراد وجماعات هذا المجتمع، وبالتالي يتمكن من تفسير وفهم الظاهرة الاجتماعية التي يريد دراستها. وهذا التقسيم بين مضمون وشكل الفعل المجتمعي هو ما يصطلح عليه السوسيولوجي الألماني جورج زيمل George Simmel "بسوسيولوجيا الأشكال"، بحيث يقصد بمضمون الفعل المجتمعي: تلك الدوافع التي توجه الفعل البشري، ويعني بشكل الفعل: ما ينتج عن الأفعال الاجتماعية أثناء عمليات التفاعل أو التبادل المجتمعي. ويميز في الأشكال الاجتماعية بين أربعة أنماط[866]: الاشكال الدائمة مثل الأسرة والدولة والكنيسة والأحزاب..(المؤسسات)، والاشكال المبنية والمصممة مسبقا (الأشكال التكوينية)، والأشكال المكونة للإطار العام للتنشئة الاجتماعية، كالسياسة والقانون والاقتصاد والتعليم والدين... (أشكال التوافق)، والأشكال العابرة المرتبطة بالطقوس اليومية، كالعادات والطعام والنزهات والتهذيب والكياسة...[867]

---

[864] إميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة: محمود قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 1988م، ص:227.

[865] E.Durkheim [1894] : *Les Règles de la méthode sociologique*, Paris, puf.1992

[866] *Philosophie et sociologie*, Cabay, 1984,J.Freund

[867] فليب كابان وفرانسوا دوتريو، علم الاجتماع، ترجمة: إياس حسن، دار الفرقد، دمشق، سورية، الطبعة الأولى 2010م، ص 72-73.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

إذن، يمكن القول بأن الفهم الدقيق لهذه العلاقة الجدلية القائمة بين المورفولوجيا الاجتماعية والفيزيولوجيا الاجتماعية، أو بين شكل الفعل المجتمعي ومضمونه، سيساعد الباحث في السوسيولوجيا، على فهم حقيقة الظواهر الاجتماعية المدروسة، ويمكنه من الوقوف على مختلف الحيثيات والعوامل المسببة لها، وبالتالي تكون له القدرة على التفكير في بعض المقترحات الناجعة لمواجهتها والتعاطي معها بشكل إيجابي وفعال. وعندما نتأمل جيدا في البنية الشكلية للمجتمع الصفيحي، فإنها تبدو بنية هشة على جميع المستويات المورفولوجية: سواء من حيث المجال الذي يعيش فيه الأفراد، أو من حيث كثافتهم السكانية، أو من حيث طبيعة هندسة فضاءات البيوت التي يسكنونها، أو من حيث التجهيز والخدمات المؤسسية التي تقدم لهؤلاء السكان بهذه الأحياء الهامشية المهمشة. كما أنها تبدو كذلك، بنية جد هشة على مستوى المضمون، حيث تسود مختلف مظاهر التفكك الأسري وأشكال العنف والانحراف: كالسرقة وإدمان المخدرات والبغاء والاغتصاب وغيرها من الظواهر الخطيرة التي تجد المناخ والبيئة المناسبة لها، لتتناسل بين أزقة هذه الأحياء الصفيحية، لكي يتم تصديرها إلى الأحياء المجاورة الأخرى، لتعم باقي أنحاء المدينة ثم المجتمع ككل.

فالفقر وضعف المستوى الدراسي والمستوى المعيشي والاقتصادي، والعلاقات الاجتماعية المتردية على مستوى الأسر وبين جيران هذه الأحياء، وانعدام الثقة والخوف من المستقبل المجهول، هو ما يرفع من عصبية الأسر وعدوانية الأفراد والجماعات بهذه الأحياء السكنية، ويزيد من وثيرة العنف والعدوان بين سكانها. وهذه الآفة في الواقع، غالبا ما تزداد استفحالا في ظل غياب عدالة اجتماعية بهذه الأحياء السكنية الصفيحية، فيصبح هنا حرمان الناس من أبسط الخدمات: مثل التعليم والصحة والإيواء اللائق والمواصلات...، سببا مباشرا في شعورهم بالإقصاء والاحتقار والتهميش، وينمي لديهم الشعور بالحقد تجاه الآخرين والرغبة في الانتقام والتمرد على السلطة، والاعتداء على كل من يعتبرونه مستفيدا من رفاه الحياة. إن هذا الإحساس بالدونية والوصم السوسيو. المجالي والتمييز الذي يتعرض له قاطني دور الصفيح، يؤثر على شخصية الأفراد الوظيفية العامة، وعلى شخصيتهم الخاصة كذلك، ويحول أفعالهم إلى سلوكات اجتماعية شاذة تهدد أمن حياتهم وأمن الساكنة، وتهدد المدينة والمجتمع ككل، وخاصة عندما يعون بأن فرصهم في الحياة الاجتماعية الكريمة ضئيلة جدا وغير متكافئة تماما مع فرص الذين يترتبون في مستويات أفضل منهم، على مستوى سلم الحياة السوسيو. اقتصادية.

ثانيا: الوصم والوصم المجالي.

يعتبر الوصم بشكل عام، شكلا من أشكال القهر الاجتماعي الرمزي والمادي، الذي يعاني منه الأفراد المهمشون، إما بسبب أوضاعهم الصحية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السكنية، والذي ينتشر بنسبة عالية في صفوف قاطني دور الصفيح والأحياء المهمشة داخل المجال الحضري، بسبب التمييز المجالي ومكان الإقامة الهش. ولهذا، نجد الوصم المجالي بهذه الأحياء الصفيحية، تعاني منه فئة عريضة من الشباب والمراهقين إلى جانب باقي فئات المجتمع الأخرى، باعتبارها الفئة الحساسة والأكثر دينامية داخل المجتمع في التأثر بالوصم وإبداع أشكال مقاومته ورفضه.

فما هو الوصم أولا؟ وما هي أبرز أنواعه وأسبابه؟ وما علاقته بكل من العنف والعدالة الاجتماعية داخل الأحياء السكنية الصفيحية؟ وما هي انعكاساته على كل من الفرد والمجتمع؟

1. **مفهومية مصطلح الوصم**

يشير مفهوم الوصم كما جاء في قاموس العلوم الاجتماعية، إلى وسم شخص أو جماعة ما من قبل مؤسسات أو جماعات، انطلاقا من ممارسات تفسر بأنها أعراض مرضية أو انحرافية، فيدخل الوصم بهذا المعنى، في عملية النبذ والتهميش والعزل؛ كما أن استدخال الشعور بالإحباط يرافقه استهداف من طرف المجتمع كله[868]. وقد اشتقت هذه الكلمة من اللفظ اللاتيني stigmaالتي كانت تعني عند اليونان القدماء، تلك العلامة التي يتم ختمها على جلد العبيد للإشارة وللتعريف بوضعهم المتدني

[868] . (1995). Armand Colin. p 256,*Dictionnaire de sociologie*. Deuxième édition,Ferreol, G., Philippe, C., et autre

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

أو لقيمتهم المتدنية بالنسبة لباقي أفراد المجتمع (العبيد، الخونة، المجرمون...).[869] كما تشير الكلمة " stigmate" في تعريفات القاموس كذلك، إلى علامة أو أثر أو إشارة مخزية شائنة وفاضحة، أو علامة عار بالنسبة لفعل أو عمل مشين أو قول معيب، وقد شاع استعمال كلمة الوصم في العربية للإشارة إلى "وصمة العار"، وتم استخدمها كمصطلح في العديد من اللغات، لوصف تصنيفات تُلصق بشخص أو بمجموعة من الأشخاص، لكي تميّزهم عن طريق تسليط الضوء سلبا عليهم، وعزلهم عن الآخرين. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، يعرف الوصم أيضا على أنه إشارة تدل على العار أو الخزي أو الرفض، مما يؤدي إلى رفض وتمييز الموصوم، وإقصائه من المشاركة في عدد من المجالات والخدمات المختلفة في المجتمع.

وقد تم استخدام هذا المصطلح في علم الاجتماع، وتم تداوله من قبل أنصار المدرسة التفاعلية الرمزية من أمثال: إرفنج غوفمان Goffman Erwing الذي يعرفه في كتابه "STIGMATE" الذي صدر سنة 1963م، بأنه يمثل تناقضا معينا بين الهوية الاجتماعية الظاهرية أو الافتراضية (الشخصية المنسوبة للفرد بناء على توقعاتنا لوصمة العار) والهوية الاجتماعية الحقيقية (التي تتعلق بالسمات التي يمتلكها الفرد بالفعل)،[870] وبأنه هو: "تلك العملية التي هدفها الابتذال أو التقليل من قيمة فرد بشكل واضح، أثناء العلاقات بين الأفراد (...) وبالتالي فإن الوصمة تشير إلى التفاعل بين الأدوار وليس بين الأفراد، وغالبا ما يدفع "الموصوم" في لعبة التفاعل، إلى إعادة إنتاج، كل تحيزات "العادي": الهشاشة، والعار..."[871]. فالوصمة عنده، هي "الشيمة التي تسفه تسفيها عميقا" وتقلص حاملها "من شخص كامل وعادي إلى شخص معيب قليل الشأن"[872]، فهي إذن بمثابة علامة (صفة) تربط شخصا بخصائص غير مرغوب فيها (صور نمطية).[873] كما يعرفها كل من "ستافورد" و"سكوت"[874]، بكونها "سمة لأشخاص يقفون على نقيض معيار من معايير وحدة اجتماعية"، على اعتبار أن المعيار هو قناعة مشتركة تفرض على الشخص أن يتصرف على نحو معين في وقت معين. ويشير "كروكر" و"ماجور" و"ستيل"[875] إلى أن "الأفراد الموصومين يمتلكون (أو يعتقد أنهم يمتلكون) صفة أو خاصية تعبر عن هوية اجتماعية يحط من شأنها في سياق اجتماعي معين).

وهذا التنوع في التعريفات بخصوص مفهوم الوصمة، يعود بالأساس إلى سببين بارزين: الأول يرتبط باتساع الأطياف التي طبق فيها مفهوم الوصمة بحسب اختلاف خصوصيات فهم الباحثين له، والثاني يرتبط بطبيعة البحث في الوصمة، باعتباره بحثا متعدد التخصصات على نحو واضح، يساهم فيه الباحثون في علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية والجغرافيا الاجتماعية؛ وبالتالي فكلما اختلفت المرجعيات، تعددت واختلفت معها مفهمة مصطلح الوصم. إذ يمكن الحديث عن الوصم الاجتماعي والوصم المجالي والوصم الايكولوجي والبيئي والوصم الصحي...وغيرها من التسميات بحسب تنوع مرجعياته. فالوصم الاجتماعي مثلا، هو تمييز ورفض للفرد، بناء على خصائص اجتماعية قابلة للإدراك، والتي تميزه عن غيره من أفراد المجتمع، ويكون الوصم الاجتماعي في الغالب، مرتبطا بالعادة والثقافة والجنس والعرق والذكاء والصحة[876]. والوصمة Stigmate عامة، هي علامة يسم بها المجتمع الفرد، عندما يخرق هذا الأخير حدود ما يعتبره الضمير الجمعي حالة سوية. والوصم المجالي باعتباره شكلا من أشكال الوصم الاجتماعي، فهو يرتبط بمكان الإيواء المهمش، حيث يسم صاحبه بصفات

---

869 Giordana J-Y. Qu'est-ce que la stigmatisation ? Stigmatisation En Psychiatrie En Santé Mentale, Issy-les-Moulineaux : Elsevier ; 2010, p. 117–34

870 Erwing Goffman, *Stigmate*, Paris : Editions de Minuit, 1963, (1975 pour la traduction française).p12.

871 Dollaz,eme Edition 5Dollo, C. Lambert, J.R. et autres (2017). *Lexique de sociologie*. .

872 E. Goffman, *Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1963) .3 P

873 Erwing Goffman, *Stigmate*, Paris : Editions de Minuit, 1963 (1975 pour la traduction française).p12.

874 بروس. ج. لينك وجوك فيلان، مفهمة الوصمة، ترجمة تاجر ديب، مجلة عمران، العدد:31 المجلد 8 شتاء2020 من ص 144.

875 "Social Stigma" J. Crocker, B. Major & C. Steele, in: *The Handbook of Social Psychology*, vol. 2, D.T. Gilbert, S.T Fiske & G. Lindzey (eds.) (Boston, MA: McGraw-Hill, 1998), pp. 505

876 Murray, Joseph (2007) , The cycle of punishment: Social exclusion of prisoners and their children, in Criminology and Criminal Justice Vol. 7, p 59,451-462 .

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

سلبية ومبتذلة تحط من قيمته أمام أقرانه، وتحرمه من مجموعة من الامتيازات المتاحة، وتحول وجوده الذاتي والعلائقي إلى جحيم، لا يستطيع الشخص الموصوم الخرج منه ومواجهته إلا بالتمرد والقوة والعنف والانحراف والانتقام والعدوان أو بالانطواء على الذات والعزلة والابتعاد عن الآخرين، وفي كلتا الحالتين غالبا ما يفشل هذا الأخير في تحقيق توازنه النفسي والاجتماعي.

2. **أسباب الوصم وسيرورة تشكله:**

يمكن القول بأن الوصمة تتشكل عندما تجتمع عناصر: الوسم، والتنميط، والعزل، وفقدان المكانة، والتمييز، في حال من توازن القوى يسمح لهذه العمليات بأن تتكشف. فعندما يتم ربط الفروق البشرية بصفات سلبية وصور نمطيه، باعتبارها صفات أو خاصيات تعبر عن هوية اجتماعية يحط من شأنها في سياق اجتماعي معين، ينشأ الوصم عند الفئة الموصومة، ويتجدر أكثر لديها عندما تستدمج هذه الصفات وتقبلها عن نفسها، وخاصة عندما كون البيئة السوسيو. مجالية متردية ومهمشة كتلك التي يعيشها قاطني دور الصفيح. كما أن عملية الفصل(العزل) بين "النحن" و"الهم" في المجال والمجتمع والخدمات والثقافة، تشكل سببا مباشرا في انتشار الوصم بين فئات المجتمع (العادي) و(الصفيحي). وبالإضافة إلى العوامل السابقة، نجد مكون فقدان المكانة والتمييز باعتبارها مكونا مهما لا يستقيم تعريف الوصمة إلا بوجوده، فحين يوسم البشر ويعزلون ويقرنون بصفات غير مرغوب فيها، يكون قد أقيم المبرر للحط من قيمتهم ونبذهم وإقصائهم. وبذلك، يوصم البشر عندما يتم وسمهم، وعزلهم، وإقرانهم بخصائص منحطة وغير مرغوب فيها، فيفقدون مكانتهم ويتم تمييزهم، وبالتالي يصبح نصيب المجموعات الموصومة، هو الحرمان من فرص العيش بشكل عام، مثل الدخل والتعليم والارتياح النفسي والمسكن والعلاج الطبي والصحة[877]. أما بالنسبة للعامل الأخير المسبب للوصم، فيرتبط بالقوة(السلطة)، بحيث أن القوي هو من يصم الضعيف ولو بشكل غير مباشر في بعض الحالات. وهذا يتضح جليا من خلال بعض الأمثلة من تاريخ الشعوب، مثل ما فعل المستعمرون الانجليز بالهولنديين في القرن الثامن عشر، عندما نعتوهم بصفة النشوز وتدني المعيشة، ومثل ما فعل أميركيو النظام القديم في القرن التاسع عشر عندما ألصقوا صورة نمطية بالمتحدرين من أصول إيرلندية تعتبرهم «مزاجيون، وخطرون، ومشاكسون، وعاطلون، ومتهورون»، وشبهوهم في ذلك الوقت بالقردة، وصوروا على هذا النحو في الكاريكاتيرات[878]. وعلى ضوء هذين المثالين، يمكن القول بأن المستعمرين الإنكليز في القرن الثامن عشر وأميركيو النظام القديم في القرن التاسع عشر قد تمكنوا من وصم الهولنديين والإيرلنديين، بسبب مواقع القوة العليا التي كانوا يشغلونها مقارنة بهاتين المجموعتين الضعيفتين في ذلك الوقت. وكذلك نفس الأمر بالنسبة للنازيين الذين مكنتهم قوتهم من وصم اليهود وصما شاملا ومدمرا.

إذن، يمكن القول بأن آلية تعزيز الوصم الاجتماعي، بحسب نموذج الباحثين: "بروس لينك " و"جو يلان"، هي بمثابة حصيلة تفاعل خمسة عناصر أو مكونات أساسية، تتلخص في: الوسمl'étiquetage (التوسيم: التمييز بين الفروق السطحية)، والقوالب النمطية les stereotype (تعيين العيوب) ، والفصل la separation (خلق مسافة اجتماعية بين "النحن" و"الهم" ، والتمييز la distinction (اللامساواة والتفاوت الاجتماعي) والحرمان من السلطة الاجتماعية privation du pouvoir social (الاستبعاد الاجتماعي والهيمنة على الشخص الموصوم)، ومن خلال هذا التفاعل يتمكن كل عنصر من هذه العناصر، من تقوية تأثيره من جهة، ودعم بقية العناصر الأخرى من جهة ثانية.[879]وعلى أساس هذه السيرورة التي ينشأ عبرها الوصم الاجتماعي وينتشر، وبحسب ما أورده "غوفمان" في هذا السياق، فإنه يمكن اعتبار الوصم الاجتماعي، بمثابة محاكمة صورية

---

[877] The Journal of American Medical Association, vol. 283,"*Mental Disorders and the Use of Cardiovascular Procedures after Myocardial Infarction*"B.G. Druss, no. 4 (2000), pp. 506-511

American Sociological , "Understanding Labeling Effects in the Area of Mental Disorders: An Assessment of the Effects of Expectations of Rejection " B.G. Link .Review, vol. 52, no. 1 (1987), pp. 96-112

[878] J.R. Feagin & C.B. Feagin, *Racial and Ethic Relations* (Upper Saddle River, NJ. Prentice Hall, 1996)

[879] Annu Rev Sociol 2001; 27 : P363,85., *Conceptualizing stigma*,Link BG, Phelan JC

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

للشخص الموصوم، أو عبارة عن عملية تقييم شاملة لشخص ما، بالاستناد إلى سمة ما أو سمعة منحرفة (أو مشبوهة) يمتلكها، وهذه السمات الشخصية تنحرف عن التوقعات الاجتماعية المعيارية؛ ونتيجة لذلك، تصبح الهوية الاجتماعية للشخص مشوهة، ومن تم يفترض أنه يصبح غير قادر على الوفاء بمتطلبات التفاعلات الاجتماعية، فينظر إليه باعتباره يتمتع بهذه "السمة" على أنه مختلف عن "الآخرين". وعلى هذا الأساس، تصبح للوصمة القدرة على خلق تمييز بين الأفراد وفق معايير وخصائص مشتركة مقبولة اجتماعيا.

3. **أنماط الوصم وصوره.**

إن أنواع الوصم تتعدد كما سبقت الإشارة بتعدد المرجعيات والمجالات التي يستعمل فيها هذا المصطلح. فمثلا نجد "غوفمان" يميز بين ثلاثة أنواع من الوصمات": الوصمة المتعلقة بالتشوهات الجسدية les monstruosités du corps، والوصمة المرتبطة بعيوب الشخصية caractère les tares de، والوصوم القبلية Stigmates tribaux. وكل نوع من هذه الأنواع، يقابله وصم اجتماعي خاص: فهناك الوصمة الجسدية أو الخلقية: وتشمل الإعاقات الجسدية، الاضطرابات البصرية، وعيوب وتشوهات الوجه والجسد وغيرها، وهناك ما يسمى بالوصمة "الأخلاقية" أو الشخصية التي ترتبط بالاضطرابات السلوكية: كالاضطرابات العقلية، الشذوذ الجنسي وإدمان الكحول والمخدرات، أو ترتبط بتاريخ الأفراد كنزلاء سابقون لمستشفيات الأمراض العقلية أو السجون...، ثم هناك الوصمة القبلية المرتبطة بالأصل العرقي أو الديني أو الجنسية، والتي يمكن أن تنتقل من جيل إلى جيل.

وإضافة إلى ما قدمه "غوفان" بخصوص أنواع الوصم، فهناك أنواع أخرى مهمة، يتخذ فيها الوصم صورا متعددة: كالوصم المجالي والوصم البيئي والجغرافي، والصم المرضي والنفسي والعقلي، والوصم الجنائي والحسي والوصم الثقافي والعرقي والكلامي ...، وقد يكون الوصم بارزا ومرئيا كما يمكنه أن يكون مخفيا وغير مرئي. إلا أن نتائجه تكون دائما حاضرة ومؤثرة على الشخص الموصوم. فمثلا بالنسبة للوصم المجالي نجده يرتبط أشد الارتباط بالتراتبية المجالية، التي تحتل فيها أحياء الصفيح أو ما تسمى "بالبراريك"، مرتبة متدنية جدا مقارنة بالأحياء السكنية العادية والممتازة، وهذا المستوى المتدني، هو ما ينزع عن قاطني دور الصفيح قدسيتهم الاجتماعية واحترامهم من طرف الغير، ويزيد من هشاشة ووهن هذه الأحياء الصفيحية أمام الطبيعة والسلطة، ويزيد من تعميق مستوى هشاشة الحياة بها، كما يضفي عليها طابعا قدحيا يكرس الفقر والفوضى واللاأخلاق والانحراف والإحساس بالدونية، والإقصاء الاجتماعي على المستوى المادي والرمزي[880]. وهذه التراتبية في المكان هي في أصلها تراتبية اجتماعية، لأنها تعبر بشكل وفي عن المكانات والفوارق الاجتماعية القائمة، مثل ما أكد بير بورديو في كتابه "في تأثيرات المكان"[881].

فدونية المسكن الصفيحي المعمارية والمجالية التي تجسدها عشوائية هندسته، وطبيعة مواد بنائه المهترئة والهشة، وقبح منظره، وقلة تجهيزاته، سرعان ما تتحول إلى دونيةٍ رمزية واجتماعية واصمة لأهل الحي الصفيحي. لهذا، أضحت تسمية الصفيحي تسمية قدحية وشتيمة تصم كل سلوك منحرف، وأصبح – في نظر لمياء زكي – "الحي الصفيحي موصوما بقوة في المتخيل الاجتماعي الحضري المغربي؛ فهو ملتقى للإنحراف الحضري، إلى حد أصبح فيه لفظ "الكرياني" أو "ولاد الكريان" يوظف في المجتمع المغربي كشتيمة"[882]؛ وأن "ولد الكريان" أو "بنت الكريان" توظف كذلك للإشارة إلى المنحرف والمنحل أخلاقيا، كما

[880] Lamia Zaki, "*La négociation d'une identité stigmatisée : Les modes de gestion du discrédit au bidonville* in : Ville (Paris : Maisoneuve et Larose, 2006), p. 123. Reélles, villes projetées : Fabrication de la ville au Maghreb, Sous la direction de Nadir Boumaza

[881] بيير بورديو، بؤس العالم، ج :1 ، رغبة الإصلاح، ترجمة محمد صبح، مراجعة وتقديم فيصل دراج (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر 2010) ، ص 240.

[882] Lamia Zaki, "*De la représentation du pouvoir aux pratiques atomisées d'appropriation de l'espace dans les bidonvilles marocains : L'omniprésence de la référence au(x) droit(s)*" in : Pierre–Robert Baduel (dir.), *Chantiers et défis de la recherche sur le Maghreb contemporain* (Tunis : IRMC ; Paris : Karthala, 2009), p. 371.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

تحيل إلى البدوي المعروف بسذاجته وأذواقه وتصرفاته المخالفة والمختلفة البعيدة عن الثقافة الحضرية المتحضرة"[883]. إن هذه الدونية إذن التي تنبع من النظر إلى الحي الصفيحي باعتباره حالة حضرية شاذة، فهي ليست مرتبطة بالحي الصفيحي في حد ذاته فحسب، بل بالصورة المنسوجة حوله أيضا في المتخيل الاجتماعي الحضري، والتي تربط هذا النوع من الأحياء بالجريمة والانحراف والعنف. وبالتالي تصبح الأحياء الصفيحية في المغرب عبارة عن مجالات تتقاسم وصما مجاليا لصيقا بها، يجعل منها أماكن جد خطرة، ولا تطبق فيها القوانين، ويسود فيها الانحراف والجريمة اللامحدودة، لذلك ينصح بتفاديها وعدم الدخول إليها.

إن هذه الأحكام القبلية السلبية والصور التنميطية الدونية التي يتم تداولها حول المجال الصفيحي، وهذه التعارضات المجالية بين الحي القانوني العادي (النحن) والحي الهامشي الصفيحي (الهم)، تخلق نوعا من الفصل والتمييز المجاليين بين هذه الأحياء، وتجعل الحي الصفيحي تحت رقابة السلطة أكثر من الحي العادي، وهذا ما يجعل مفهوم المجال يفقد مكانته الحقيقية بالحي الصفيحي، فتتحول الإقامة فيه إلى وصم ينطلي على أفراده، ويحولهم إلى مجرمين مفترضين، أي مجرمين بالقوة قبل أن يتحولوا إلى مجرمين بالفعل.

4. نتائج الوصم و انعكاساته

تواجه الأحياء الصفيحية في المغرب العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي تشمل الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، والجريمة، والتمييز العنصري، والعنف الشديد، والتحرش الجنسي، والتهميش السياسي، والتعصب الديني، والتحديات البيئية، والصحية، والتعليمية؛ وتعاني كذلك من قلة أو انعدام الفرص الاقتصادية والتعليمية، والرعاية الصحية، والخدمات العامة، والنقل العام، والتمويل الحكومي، مما يحول محل إقامة قاطني هذه الأحياء إلى وصم سوسيو . مجالي، يلاحقهم في مختلف تجليات حياتهم النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية...، ويؤثر عليهم سلبا، على مستوى تقدير الذات والإنجاز الدراسي والأكاديمي والاندماج داخل المجتمع، وعلى باقي النتائج الأخرى المتعلقة بمختلف مناحي حياة الشخص الموصوم، العلائقية الاجتماعية منها والعاطفية والانفعالية وغيرها. فأزمة الوصم بشكل عام لا تتحدد فقط في قدرتها على زرع الاكتئاب والقلق في قلب الموصوم، بل تعمل على انهيار الأخلاق والثقة بالنفس لديه، وتساهم في إصابته بالوهن والجمود وعدم القدرة على الإبداع أو حتى العمل، بالتالي تؤثر بشكل أكبر على عقل الموصوم ومشاعره وسلوك، وتجعله يتصرف على النحو الذي يتوقعه منه المجتمع الواصم، وهذا ما يطلق عليه "تشرب الوصمة"[884]. وفي هذه الحالة تكون قد تأثرت بالسلب هويته الاجتماعية وهويته الشخصية وكذلك هويته الذاتية، بسبب استدماج الساكنة للوصم المجالي. إذن فالوصم ينطوي على التهديد والنفور، ويمكن أن يعرض الأطفال الذين يوصمون بسبب إعاقة جسدهم أو ثقافتهم أو لون بشرتهم أو جنسهم أو بسبب محل إقامتهم المهمش، إلى النبذ والاستنكار الازدراء ونكران الذات من طرف الذات نفسها، ومن طرف المجتمع ككل، كما أن الوصم يؤجج لدى صاحبه عنصر الخوف والغضب والتعصب الموجه ضد الآخرين، ويجعله عدوانيا أكثر، ويدفع به كذلك إلى الانعزال والانطواء والاكتئاب في حالات عديدة. وعندما يتعلق الأمر بالتوصيم المجالي للأحياء الصفيحية بشكل خاص، فإن تأثيراته تكون قوية وعميقة جدا، إذ يمكنه أن يسمم كل أركان الحي الصفيحي، ويمتد ليشمل المدرسة والشرطة والمحلات التجارية والمستشفيات ومختلف مؤسسات الدولة الأخرى. فهو بمثابة عنف رمزي يمارس فعله على قاطني هذه الأحياء، ويعمل على عزلهم وإقصائهم اجتماعيا ونفسيا، ويحملهم على كره ذواتهم من خلال كرههم لمكان سكناهم. كما يسبب لهم احتقارا مجاليا ماديا ورمزيا، ويحول دون تحقيق ذواتهم بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى المعاناة الكبيرة التي يعيشونها طيلة أيام الحر والقر، كسجناء محاصرين بين جدران هذه الأكواخ المهترئة، من ضيق وحرمان وبؤس وإقصاء، وغياب الخصوصية والحميمية، وصعوبة الولوج للخدمات، وفقدان فرص الحياة الكريمة. وكل هذا يدفع الشباب الصفيحي إلى

[883] نفس المرجع السابق

[884] عبد الهادي علا، الوصمة الاجتماعية وعلاقها بالعود للجريمة.2016، مؤسسة-حياة-للتنمية -الدمج الاجتماعي، تم استرجاعها ب تاريخ2018/03/25.http://lfdci.org/tag/a

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

ممارسة عدد من أنماط السلوك التي تتعارض تماما مع السلطة ومع القيم المعيارية التي يسنها المجتمع ويتفق عليها، كردة فعل وكتمرد صريح على نوع الاضطهاد الذي يتعرضون له بسبب الوصم المجالي، كما يدفع بمعظمهم إلى التفكير في الهجرة بكل أصنافها، والبحث عن ملاذ أو محل إقامة جديد ولائق، قد يساعده على مصالحة ذاته وإثباتها، ويضمن له التخلص من الوصم، والعيش الكريم. لأن المسكن الصفيحي هو "مجال إقامة جبرية"[885] لا يجلب لقاطنيه سوى نظرة دونية وصورة منحطة في المخيال الاجتماعي. وإلى جانب الهجرة وترك المجال، هناك ممارسات واستراتيجيات أخرى عديدة يلجأ إليها الشخص الموصوم للتخفيف من وطأة الوصم وإخفائه، كاستراتيجية الجسد وزيه مثلا، حيث يلجأ الموصوم إلى تغيير نمط لباسه والاهتمام أكثر بمظهره الخارجي، واستراتيجية الثقافة كذلك، التي يعمل الموصوم من خلالها على تغيير لغته الأصلية والتحدث بلغة أخرى كالفرنسية أو الإنجليزية، وتقمص بعض العادات والتقاليد والتصرفات السائدة عند سكان الأحياء الراقية والمتوسطة، وكل ذلك من أجل التنكر من انتمائه الجغرافي ومحل إقامته، بهدف إخفاء انتمائه الحضري المشبوه الذي يشكل لديه وصمة عار مجالية تلاحقه في كل مجالات حياته.

استنتاج:

إن القول المأثور " الجحيم هو الآخرون" للفيلسوف الوجودي والأديب الفرنسي " جون بول سارتر"، يلخص بشكل كبير حجم المعاناة التي تعيشها "الأنا" في علاقتها "بالغير"، وخاصة عندما تكون هذه العلاقة متوترة وغير سليمة، أي عندما تكون مبنية على الأحكام المسبقة والتنميط، وعلى التمييز الاجتماعي والمجالي والإثني والجنسي والثقافي، وعلى التفاوت في امتلاك السلطة بين "النحن" و"الهم" والفصل بينهما. فالعلاقة بين الواصم والموصوم في الأحياء الصفيحية، هي علاقة متوترة وغير سليمة، إذ تتحول من خلالها حياة الشخص "الصفيحي " لموصوم إلى جحيم حقيقي، نظرا لحجم المعاناة التي لا تتوقف عندما يصعب عليه الولوج إلى أبسط الخدمات الاجتماعية، ويزداد الأمر سوءا وصعوبة عندما يعجز عن تقديم ذاته في مجالات الحياة اليومية. فقاطني أحياء الصفيح وخاصة الشباب منه، يحملون وصمًا سوسيو. مجاليا قد يفقدهم ماء وجههم في تفاعلاتهم المختلطة، ويسيء أيضا إلى الصورة التي يحملونها عن ذواتهم، لأنهم عاجزين عن استبعاد حكم الآخر. فالإحساس بالظلم الاجتماعي في المدينة لدى سكان أحياء الصفيح، لا يتوقف فقط عند العيش في دور صفيحية وما يرافقه من قهر اجتماعي فحسب، بل يتجاوزه إلى وعي هؤلاء السكان بالفروق بين الأحياء الفقيرة والأحياء الغنية، وتأمل هذه اللاعدالة السوسيو. مجالية بينهما؛ وهذا ما يزيد من شدة الإحساس بالظلم الاجتماعي عند هذه الفئة. لهذا يمكن اعتبار الفصل والتمييز الاجتماعي، هو بمثابة صيرورة يتمخض عنها الكثير من أشكال التهميش التي تأخذ شكلا ماديا ورمزيا[886]، وتؤثر بشكل سلبي على حياة الفرد والمجتمع، وعلى العلاقات الاجتماعية ورقيها. لأن هذا الحرمان والتمييز والوصم المجالي يحول التفاعلات اليومية إلى صراع من أجل الاعتراف بالذات وتحقيق العدالة الاجتماعية وتصحيح هذا الوصم أو القضاء عليه. وذلك بهدف خلق التوازن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين الأفراد، وتكوين الإنسان السوي في الفرد الاجتماعي المواطن.

ثالثا: العنف

تمهيد

إن المتأمل في الواقع الاجتماعي للمجتمع المغربي، سيدرك لا محالة حجم التغيرات التي شهدتها مختلف الأنساق والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والقيمية، والتي انعكست بشكل كبير على المستوى الفردي والاجتماعي، في مجال القيم وأنماط السلوك والممارسات الفردية الجماعية اليومية، حيث أضحى يتفشى عدد كبير من الظواهر الاجتماعية والسلوكات الخطيرة داخل المجتمع المغربي بشكل عام، وبالأحياء الفقيرة المهمشة منه بشكل خاص. ولعل أبرز هذه الظواهر الاجتماعية ومظاهر السلوك المنتشرة، نجد ظاهرة العنف والانحراف والطلاق والمخدرات والفقر والهشاشة وغيرها.

---

[885] Zaki, *La négociation*, p. 117.

[886] Wacquant, Loïc, Tom Slater & Virgílio Borges Pereira. "*Territorial Stigmatization in Action*." *Environment and Planning A*. vol. 46, no. 6 (2014).

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

وهي ظواهر تتطلب دراسات علمية دقيقة ومتجددة باستمرار، من أجل رصد جذورها والعمل على معالجتها قدر الإمكان، قصد النهوض بالمجتمع والارتقاء به الى المستوى الذي يضمن للأفراد العيش فيه بكرامة وفي أمن وسلام. وبما أن ظاهرة العنف تعتبر -في نظر المهتمين والأخصائيين -من أخطر الظواهر التي تهدد أمن وسلم المجتمعات والأفراد، وتعصف بكل القيم الإنسانية النبيلة، وتعرقل أي تحضر اجتماعي من شأنه تطوير وتحسين حياة الإنسان، فإنها حظيت منا باهتمام أكبر، وخصصنا لها حيزا مهما ضمن هذا البحث، إلى جانب معضلة الوصم المجالي والعدالة الاجتماعية بالأحياء السكنية الصفيحية الفقيرة والمهمشة. لأن الفهم الدقيق للتفاعل القائم بين عناصر هذا الثالوث المفاهيمي، يمكنه أن يبلور لنا تصورا واضحا حول فهم حيثيات تشكل المشكلات الاجتماعية داخل هذه الأحياء الصفيحية، ويمكنه أن يساعدنا كذلك على التفكير في إيجاد الحلول المناسبة لها، والبحث في سبل مواجهتها والتقليل من حدتها. إذن فما المقصود بالعنف أولا؟ وما أنماطه وتجلياته؟ وما علاقته بالفوارق والتراتبية المجالية؟ وما علاقته بكل من الوصم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية؟ وما هي السبل والمقترحات الناجعة للقضاء عليه أو على الأقل التخفيف من حدته بالأحياء الفقيرة المهمشة؟

1. **تحديد دلالة مفهوم العنف.**

العنف في معناه اللغوي ضد الرفق والرأفة، وعنفه تعنيفا: لامه وعتب عليه، ويدل في معجم "لسان العرب" لابن منظور، على الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وعليه. والعنيف هو الذي لا يحسن الركوب، أي ليس له رفق بركوب الخيل، وأعنف الشيء: أخذه بشدة، واعتنف الشيء: كرهه، والتعنيف: التوبيخ والتقريح واللوم. قال الخليل:" العنف ضد الرفق، نقول عنف يعنف عنفا، فهو عنيف إذا لم يرفق في أمره"[887]. وتشتق كلمة العنف Violence من الجدر اللاتيني Violare، التي تعني ينتهك أو يؤذي أو يغتصب، وهو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون، من شأنه أن يؤثر على إرادة فرد ما.[888] ويشير مفهوم العنف إلى معاني عدة، منها استخدام القوة أو الإكراه غير المشروع، والانتهاك والأذى الذي يلحق بالأشخاص والأشياء. ونميز في العنف بين نوعين: العنف الشرعي والعنف غير الشرعي، فالأول يسمح القانون بممارسته من أجل تحقيق النظام أو الدفاع عن النفس أو محاربة الظلم والتمرد ضد القهر والاستبداد...، والثاني يعاقب عليه القانون، ويحصل عندما يقوم أحد الأفراد (أو جماعة)، بإلحاق الضرر الجسدي أو النفسي بفرد آخر (أو جماعة)[889]. وتعرف موسوعة الجريمة والعدالة العنف بأنه: يشير إلى كل صور السلوك الفعلية أو التهديدية، التي ينتج أو قد ينتج عنها تدمير وتحطيم للممتلكات أو إلحاق الأذى أو الموت بالفرد أو الجماعة والمجتمع. ويدل عند "لوكا" في مؤلفه "آليات منطق العنف"، على أنه مفهوم يدل على انفجار القوة التي تعتدي بطريقة مباشرة على الأشخاص وأمتعتهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات، من أجل السيطرة عليهم عن طريق القتل أو التحطيم أو الإخضاع أو الهزيمة. ويعرف أيضا بأنه أحد الأنماط السلوكية الفردية أو الجماعية التي تعبر عن رفض الآخر نتيجة الشعور والوعي بالإحباط في إشباع الحاجات الإنسانية[890]. كما يعرف كذلك، باعتباره سلوكا أو فعلا يتسم بالعدوانية، يصدر عن طرف ما، قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديا وسياسيا، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى[891]، ويمكن تعريفه أيضا، بأنه: السلوك الذي يؤدي إلى إلحاق الأذى الشخصي بالآخرين، سواء على المستوى الجسدي، أو الإيذاء النفسي أو اللفظي بالتجريح والشتم السبب ...،

---

[887] إمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، بيروت، دار الصادر، المجلد التاسع، 1968، ص 257-258.

[888] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان،1978، ص 441.

[889] إبراهيم زكي، رؤية ديمقراطية لظاهرة العنف لدى طلاب المرحلة الثانوية بمنطقة عشوائية، المؤتمر الدولي للعلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف، والتطرف في المجتمعات الإسلامية. جامعة القاهرة، مركز صالح كامل 1998، ص 106.

[890] شادية على قناوي، نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري: رؤية سوسيولوجية حولية، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر،1996، عدد: 19 ص 315.

[891] علي راضي حسانين، وسائل الإعلام والعنف الأسري.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411
المركز الدولي للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

فالعنف بشكل عام هو انتهاك أو أذى يلحق بالأشخاص والأشياء. إن تعاريف العنف كثيرة ومتعددة بتعدد المرجعيات ووجهات نظر المهتمين والباحثين، لأن هذه الظاهرة جد معقدة وتتداخل على مستواها عدة أبعاد مختلفة، منها ما هو نفسي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو بيولوجي ومنها ما هو سياسي. فهو ظاهرة يصعب حصرها في بعد معزول من بين هذه الأبعاد أو تحديدها بشكل دقيق. إذ سبقت أن عرفته منظمة الصحة العالمية في تقريرها العالمي الأول الخاص بالصحة والعنف بأنه: "الاستخدام المتعمد للقوة البدنية الفعلية أو التهديد باستخدامها ضد الذات أو ضد شخص أخر أو ضد مجموعة من الأشخاص أو المجتمع ككل، مما يسفر عن وقوع إصابات أو وفيات، أو إيذاء نفسي أو سوء نمو أو حرمان، قد يؤدي بشكل كبير إلى ذلك"[892]؛ وعرفه جورج جينر Jenne Georges بأنه "التعبير الصريح عن القوة البدنية ضد الذات أو الآخرين، أو هو إخبار الفعل ضد رغبة شخص على أساس إيذائه بالضرر وقتل النفس أو لإيلامها أو جرحها"[893]؛ وحددته سامية قدري في "استخدام القوة الفيزيقية بقصد الإيذاء، والإضرار المرتبطة بالحرمان من الحقوق الناتج عن الهجوم، والعدوان، واستخدام الطاقة الجسدية ورفض الآخرين بصورة مختلفة "[894]، كما أن هناك من يعرفه بيولوجيا من خلال ربطه ببعض الإصابات في المخ التي تسبب لدى صاحبها بعض نوبات العنف، من قبيل العنف الانفجاري أو التدميري أو الهجومي. إن العنف إذن هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع، ومع الآخرين، حيث يشعر المرء بالعجز عن إيصال صوته لوسائل الحوار العادي، بحيث ترسخت له القناعة بالفشل في إقناعهم للاعتراف بكيانه وقيمته، وبالتالي يبقى العنف هو الوسيلة الأكثر شيوعا لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة، من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر.[895]كما أن "الحياة إنما هي صراع متواصل لا يكل" وأن العنف إنما هو عنصر من عناصر الحياة الأساسية[896]، وأنه فعل محمود في نظر بعض الباحثين.

وانطلاقا من كل هذه التعاريف الواردة، يمكن القول بأن العنف هو سلوك عدواني يرتكبه أو يهدد باستعماله كل من الفرد أو الجماعة، سواء ضد النفس أو ضد الآخرين بهدف الإيذاء والإرغام بالقوة غير المشروعة، وذلك عبر أشكال مادية: كالضرب والجرح والقتل والتنكيل الاغتصاب والتعذيب ...، أو أشكال معنوية رمزية: كالسب والشتم والإقصاء والتهميش والتحرش...؛ والفعل العنيف سواء كان ماديا أو رمزيا، فهو قبل كل شيء علاقة بين الإنسان والإنسان، ومن تم يمكن أن يطلق على كل ما من شأنه أن يمس بحق من حقوقه الأساسية، وكل ما يحط من كرامة الإنسان. وبهذا المعنى، يمكن اعتباره فعلا وسلوكا مشينا يهدد العلاقات الإنسانية وكينونة المجتمعات، ويؤدي إلى تدمير الشعوب. ولكن إذا كان مشروعا كحالة الدفاع عن النفس أو التمييز بكل أشكاله، فإنه قد يساعد على استعادة توازن العدالة على حد تعبير "أرندت".

2. **أنماط ومظاهر العنف الأكثر انتشارا بالأحياء الصفيحية.**

إن الوضعية السوسيو-مجالية للسكن العشوائي والأحياء الهامشية والصفيحية وما تعكسه من فوارق اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية، مقارنة بباقي الأحياء الراقية والمتوسطة الأخرى، يقابلها مجموعة من الممارسات والسلوكات الاجتماعية، التي تعزز السلوك العدواني والفعل العنيف داخل هذه الأحياء المهمشة، وتجعل ظاهرة العنف أكثر انتشارا بها، عبر أشكال وتجليات ومظاهر متنوعة وخطيرة، وذلك انسجاما مع البنية الاجتماعية المختلة التي تسود داخل هذا النمط من الأحياء السكنية، باعتباره البيئة الحاضنة للعنف ولمختلف أشكال الانحراف الاجتماعي الأخرى. فتلك الفوضى الحضرية التي تعيشها ساكنة دور الصفيح، وذلك التمزق الأسري والقهر المادي والعاطفي، وذلك الظلم الاجتماعي، وتلك القدارة البيئية،

---

[892] علي، مجاهد، تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع، الأكاديمية الملكية للشرطة، مركز الأعلام الأمني، ص 3-4.

[893] على بوعناقة ، العنف الاجتماعي والتواتر – العنف والمجتمع، ورقة مقدمة للملتقى الد ولي، جامعة بسكرة،1002 ، ص 86.

[894] نفس المرجع السابق، ص 40.

[895] الدي خيرة، العنف المدرسي ومحدداته لما يدركه المدرسون والتلاميذ، أطروحة دكتوراه غير- منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2007 _ 2006 ص 91.

[896] حنة أرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، لبنان الطبعة 2، 2015، ص 63.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

ومختلف أشكال الحيف والذل والغبن والوصم والإهمال والاحتقار والإهانة التي يعاني منها الفرد والجماعة بهذه الأحياء السكنية المهمشة، هو ما يعطي للعنف أنماطا وأشكالا وتمظهرات مختلفة ومتعددة بهذه المناطق، منظورا إليه باعتباره شكلا من أشكال الرفض والمقاومة والثورة ضد هذه الأوضاع المعيشية المزرية، من طرف السكان من جهة، وباعتباره انعكاسا ثقافيا مباشرا لنمط التنشئة الاجتماعية السائدة داخل هذه الأحياء، ولطبيعة نسق القيم الاجتماعية المنشودة عندهم. فقد يكون العنف موجها ضد كل ما هو مؤسساتي، كتخريب المؤسسات العمومية ومراكز الشرطة والمدارس والمستشفيات...، والاعتداء الجسدي على حاملي الألبسة الرسمية من رجال أمن وحراس ومراقبين وأساتذة ...، والهجوم الفردي والجماعي عليهم بالسب والشتم بالكلام النابي والحركات المخلة بالحياء؛ وقد يكون كذلك موجها ضد الأشخاص والجماعات والممتلكات العامة، كتخريب الملك العام وسرقة السيارات وإحراقها، واعتراض سبيل الأشخاص وقتلهم أو تعذيبهم أو سحلهم أو سلب ممتلكاتهم بالقوة والعنف، أو التحرش بهم أو اغتصابهم أو تهديدهم وابتزازهم بشكل مباشر أو غير مباشر (عبر الهاتف وشبكات التواصل الاجتماعي). كما يمكن للعنف أن يتجلى كذلك عبر تمظهرات أخرى كالتجمعات الهجومية التي تعيق تدخل قوات الأمن، والهروب من مركز الشرطة، والمتاجرة العلنية في المخدرات أو في أشياء ممنوعة قانونيا، وكذلك عبر التخريب العلني وتكسير زجاج المحلات التجارية ونهبها وخلق الفوضى والشغب في الأسواق والملاعب ومختلف الفضاءات والمرافق العامة، وعرقلة سيرها.

لقد أثبتت معظم الدراسات السوسيولوجية أن أغلب الجرائم المرتبطة بممارسة العنف والانحراف، ترتكب نسبة عالية جدا منها، من طرف سكان الأحياء الهامشية والفقيرة. وأن هذا العنف يكون في العلاقات بين الأفراد والجماعات (داخل الأسرة والمدرسة وأماكن العمل وفي الشارع وداخل الملاعب والفضاءات العامة)، وينتشر في كل المدن، ولكنه يكون بدرجة أخطر بضواحي المدن وفي الأحياء المهمشة. ومن أبرز مظاهر العنف بهذه المناطق، نجد العنف المادي، التي يتجلى في كثرة الشجارات التي تتبادل الأطراف المتصارعة فيها، الضرب والجرح إما بالأيدي أو بواسطة السلاح الأبيض أو بأشياء أخرى، أو يحصل بينها الاغتصاب. وهذا يخلف أضرارا مادية جسيمة على مستوى الأطراف المتناحرة وعلى وأسرهم وممتلكاتهم، والتي قد تصل إلى حصول ضحايا في الأرواح، ناهيك عن الأضرار النفسية التي يسببها الهلع والكر والفر والصراخ لحظة تبادل العنف أو ممارسته، من طرف جهة ضد أخرى. والعنف المادي في هذه المناطق هو النمط المفضل عند أهلها لاستعادة حقوقهم أو حمايتها أو الدفاع عنها، أو لإقناع الآخرين، أو لتحقيق أهدافهم وغاياتهم الخاصة. لذلك نجد هذا النمط من العنف يتجلى أولا بين الأزواج داخل الأسرة، وبين الأسر، ومع الجيران، وداخل المدرسة بين التلاميذ فيما بينهم وفي علاقتهم بمختلف الفاعلين التربويين، وكذلك داخل أماكن العمل بين المهنيين والعمال والمشغلين، وبين الجماعات المسلحة، ويكون بين الدول كذلك.

إذا كان هذا النمط من العنف هو النمط الذي يظهر جليا في الساحة الاجتماعية على مستوى العلاقات الإنسانية المتشنجة، وهو النوع الذي يمكن ملاحظته من طرف المهتمين الاجتماعيين، ويمكن قياسه وتكميمه بشكل دقيق، فإن العنف الرمزي أو المعنوي الذي تعيشه المجتمعات الفقيرة والأحياء السكنية العشوائية المهمشة بشكل خاص، لهو عنف أكثر فتكا من العنف المادي. حيث يعرفه عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو" بأنه "كل نفوذ أو سلطة تأتي من خلال طرح جملة من الدلالات، والتي تفرض وتحمل في معانيها الشرعية كتم ومحو تقارير القوة، والتي هي في حد ذاتها أساس ومنبع لهذه القوة". وعرفه كذلك على أنه "عنف تعسفي واستبدادي يترجم بفرض القوة والسلطة على أشخاص آخرين". والعنف الرمزي ينشأ انطلاقا من فكرة "الإنسان المقهور"، الذي يقصد به المواطن المهمش والمتروك بدون رعاية في ميدان معين أو على مستوى كل الميادين، حيث أن العنف الرمزي ينتشر وبشكل مثير عند زيادة القمع، وعند زيادة إحساس الإنسان بالعجز عن مواجهة الواقع[897]. وهذا معناه أن الخوف والقلق المستمر الذي ينتاب أهل الحي بسبب انعدام الأمن، والضيق والقهر والحرمان الذي تعيشه الساكنة بسبب عشوائية البناء والروائح الكريهة وغياب مجاري الصرف الصحي وقلة الماء والكهرباء وهشاشة البيوت وقلة أو انعدام الخدمات، وعياب العدالة الاجتماعية والمجالية، وعدم الالتفات لهذه الفئة السكانية، هو ما يحطم عندها

[897] د. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، 2001، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة 8، ص 176.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

الأمل في الحياة ويعزز لديها الرغبة في الانتقام ويؤجج بداخل أنفسها الحقد والضغينة والعدوانية والعنف ضد الجميع، ويحول بنية سلوكها إلى بنية رمزية عنيفة. وهذا ما يبرر الحجم الكبير من الألفاظ النابية والمصطلحات الساقطة والعبارات اللاأخلاقية والكلمات المنحطة والشتائم المختلفة المتداولة في حياتنا الواقعية، خاصة في ضواحي المدن والأحياء المهمشة. ناهيك عن مختلف أساليب التحرش والاستفزاز والابتزاز والتهديد والضغط التي يعرفها المجتمع، بشكل مباشر أو في العالم الافتراضي. فهذه كلها تعكس أشكالا مختلفة لتجليات العنف الرمزي، والتي تؤثر بشكل كبير على سلوك الفرد والمجتمع، وتمثل سببا مباشرا للإنحراف والإجرام بمختلف أشكاله.

وسواء تعلق الأمر بالعنف الرمزي أو العنف المادي، فإنهما ينضويان معا تحت ما يسمى بالعنف الاجتماعي الذي صنفه علماء الاجتماع إلى أصناف مختلفة نذكر منها: العنف المدرسي والعنف الحكومي والعنف العائلي والعنف الإعلامي...، وهذه الأصناف يمكن توزيعها عبر ثلاث أنواع كبرى من العنف هي: العنف الجسمي والعنف النفسي والعنف اللفظي،[898] وهي أصناف يمكن تصريفها ضمن الحياة الاجتماعية إما بطرق صريحة ومعلنة مثل حالة الضرب والجرح والحرق...أو حالة السب والشتم ...، أو عن طريق الهجاء أو عبر بعض المواقف السلبية المؤذية...؛ وإما بطرق ضمنية وحالات عنف مستترة، كالسخرية والوصم والتحقير أو الحماية أو غيره. فالعنف مهما اختلفت أشكاله وأنواعه وتقسيماته يبقى عنفا لا مبرر له، ويشكل آفة اجتماعية خطيرة تهدد كينونة الحياة الاجتماعية الآمنة وتدمرها جذريا، وذلك لكون ظاهرة العنف مرتبطة بشكل وثيق مع شبكة كبيرة من الظواهر الاجتماعية الأخرى التي تتغذى على العنف، والتي يمكن اعتبارها أكثر تعقيدا وخطورة من العنف ذاته.

3. العوامل والمحددات الاجتماعية والثقافية لظاهرة العنف بالحي الصفيحي.

إن التنامي الكبير الذي أصبحت تشهده ظاهرة العنف بالوسط الحضري، وخاصة بالأحياء الصفيحية وضواحي المدينة، بفعل التحولات السريعة التي تعرفها البنيات الاجتماعية، وبسبب التغيرات الاجتماعية الكبرى التي تشهدها المؤسسات الاجتماعية ومنظومة القيم، في ظل التحول الرقمي الكبير الذي يعرفه العالم، يمثل دافعا قويا للبحث عن أسباب وعوامل سرعة انتشار هذه الآفة الخطيرة، والوقوف على أهم أبعادها، من أجل فهمها والعمل على مواجهتها. وبما أن ظاهرة العنف لا تختلف عن غيرها من الظواهر الاجتماعية، من حيث كونها ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات، فإنه لا يمكن فهمها وتحديد أسبابها وتفسيرها انطلاقا من متغير واحد فقط. بل يجب الانتباه إلى كل العوامل التي ترتبط بها كظاهرة اجتماعية وتتفاعل معها إيجابا وسلبا، بشكل مباشر أو غير مباشر، وتساهم في تفجير سلوك العنف والعدوان عند الأفراد. وما دامت مختلف محددات ظاهرة العنف لا تخرج عن الإطار الاجتماعي العام الذي ينتظم فيه الأفراد ثقافيا ونفسيا وسياسيا واقتصاديا ودينيا وفنيا وإعلاميا وبيئيا، في شكل وحدة كلية متكاملة من أجل العيش، فإنه يمكن جرد هذه المحددات وفرزها وتقسيمها: إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، بحيث ترتبط الأولى بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة للأفراد اللذين تصدر عنهم مختلف أشكال العنف، في حين تكون الثانية خارجة عن إرادة هؤلاء الأفراد، وترتبط كما حددها علماء الاجتماع الأوائل بالشكل الجديد للحياة الحضرية، والذي يحصره "لويس ويرت" Wirth Louis في ثلاثة عناصر أساسية هي: حجم المدينة من حيث عدد سكانها، وكثافتها السكانية، ووحدة اللاتجانس بين سكانها[899]. وهذه المكونات الثلاث تتفاعل فيما بينها بشكل مماثل داخل الأحياء الصفيحية والأحياء الفقيرة المهمشة، وتساهم بصورة غير مباشرة في استفحال الظاهرة. ولفهم تفاصيل هذه الأسباب والعوامل المؤدية إلى تفجير أعمال العنف، يتطلب الأمر فهما أوليا لمورفولوجية العنف، ومعرف كيف تبنى الظاهرة وتنشأ داخل البيئة الاجتماعية، في إطار الخصوصية الثقافية والاقتصادية والسياسية لهذه البيئة. إن مسألة تفاوت ظروف ومجال العيش، قد يشكل الأرضية المناسبة لفهم جدور هذه المعضلة الاجتماعية، لأن الفرد يتأثر بالوسط والمجتمع الذي يتنشأ فيه وينطبع بصوره بمثل ما ينطبع المجتمع هو الآخر بأفراده، حيث يصبح الفرد بمثابة مجتمع مصغر، وعلى لسانه يتكلم

[898] جيل وديع شكور، العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت 1997، ص 31.

[899] Wirth Louis, 1938 ,*Urbanism as Way of Life*, The American Journal of Sociology, Vol. XLIV (44), No. 01, pp 10-11.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

المجتمع. فمن خلال تفاعل الأفراد مع الأسرة والمدرسة والمجتمع، باعتبارها قنوات أساسية لتنشئتهم وضبطهم اجتماعيا، فهي تمرر إليهم مجموعة من الممارسات والأعراف وأنماط السلوك، وتربيهم عليها ليتمكنوا من إعادة إنتاجها مستقبلا وفق سيرورة الهوية الاجتماعية. إلا أنه خلال هذه السيرورة التنشئوية تنبثق مجموعة من الظواهر الشاذة داخل المجتمع، وخاصة في الأحياء السكنية الصفيحية والمهمشة، بسبب الوضعية المزرية التي تعيشها الأسرة والفرد والجماعة بهذه الأماكن، ومن أبرزها ظاهرة العنف هذه، التي تعتبر ظاهرة خطيرة جدا، يجب مقاربتها في علاقتها بخصوصية هذا النوع من المجال المهمش للسكن، الذي تنبثق فيه وتترعرع، وفي علاقتها بمختلف المحددات الأخرى المباشرة وغير المباشرة، من أجل فهمها والتصدي لها. إلا أن هذه المقاربة، لا يمكنها أن تكون فعالة وناجعة إلا بتسليط الضوء على وضعية المجال الصفيحي ووصفه بشكل دقيق ومعرفة حيثياته الثقافية والاجتماعية والتربوية...، لتحديد مدى ملاءمة بيئته لنمو واستفحال هذه الآفة الخطيرة، على المستوى المادي أو المعنوي. وقد ثبت بالفعل، انطلاقا من الدراسات السابقة ومن خلال التجارب الخاصة، أن علاقة العنف بهذه الأحياء الفقيرة المهمشة هي علاقة جدلية بامتياز، وأن السبب المباشر للعنف بهذه المناطق هو سبب مادي ومعنوي في الأن نفسه. فعلى المستوى المادي، نجد الساكنة تعاني من الفقر المدقع والبطالة والهشاشة والبيئة السيئة وقلة الخدمات والمعاناة الدائمة من الحر والقر وصعوبة العيش والاندماج الاجتماعي...، وهذه العناصر كلها لا يمكنها إلا أن تزيد من شدة معاناة هذه الفئة من السكان، وتحولهم إلى كائنات قاسية وعنيفة جدا، تشعر بالظلم والتهميش على جميع الأصعدة، فيكون شعارها المفضل والوحيد في حل مشاكلها وتدبير أمورها وتعاملها مع الآخرين هو العنف والقوة لا غير. أما على المستوى المعنوي، فإن هذه الأوضاع البئيسة للأفراد بهذه الأحياء، تبعث في نفوسهم موجة من الغضب والإحساس بالاحتقار والدونية ولوم الذات، وتنمي لديهم العدوان تجاه ذواتهم وتجاه الغير، فتبرز الرغبة في إثبات الذات على حساب هذا الغير، ومقاومة هذا الوصم المجالي الذي وجدوا أنفسهم تحت وطأته، وذلك بالانحراف والخروج عن قواعد المجتمع الذي ينتمون إليه والتي بدورها تعرف تناقضا واختلالا بسبب نوعية العلاقة السيئة داخل الأسر الصفيحية وبين الجيران، ومحاولة تحقيق الذات بطرق خاصة تنفلت من كل سلطة أو رقابة، فتبدأ سيرورة التعاطي للمخدرات ومعها السرقة وحمل السلاح الأبيض والعراك مع الغرباء ومع أهل الحي ومحاولة فرض السيطرة والاتجار في الممنوعات والسطو على ممتلكات الغير بالقوة والعنف، والاعتداء على الجميع بالضرب والسب والشتم والاغتصاب...، فيصبح الحي الصفيحي نقطة سوداء داخل المجتمع، بإمكانها أن تؤدي كل الأحياء الأخرى للمدينة بالمجال الحضري إن لم يتم الانتباه إليها في الوقت المناسب.

أ- **المحدد الأسري للعنف/عامل الأسرة**

يعتبر المحدد الأسري محددا مهما لظاهرة، وينطلق من اعتبار الأسرة مؤسسة وسيطة بين الفرد والجماعة، وذات وظيفة تكوينية وتلقينية، تستعين بميكانيزمات الضبط والإدماج والضغط، في تمرير وفرض قيم الجماعة البشرية،[900] فهي النواة الاجتماعية الأساسية للمجتمع، لكونها تعد القاعدة الأساسية للتنشئة الاجتماعية داخل المجتمع، والتي من مهامها رعاية أفرادها، وتلقينهم القواعد والمعايير والنظم الاجتماعية وأنماط السلوك عبر مراحل متفرقة من حياة الفرد كي تتوافق والنظم والمعايير والقوانين المجتمعية القائمة، فالموقع الطبقي للأسرة يحدد الأفاق المستقبلية لأفرادها. بمعنى أنها ليست مجرد آلية وظيفية في المجتمع، بل هي بمثابة الرحم الأول الذي تنشأ فيه القيم الخلقية والقواعد السلوكية، ونواة مركزية في البناء الاجتماعي، ووسيطا حيويا بين الأفراد والعالم الخارجي وفاعلا رئيسيا في تشكيل شخصية الأفراد وتوجيه حياتهم الاجتماعية، ورهانا رئيسيا في الحوار الاجتماعي والسياسي والتخطيط للمستقبل، ومن ثم تتحدد الوظائف الأساسية للأسرة في بناء وتكوين شخصية الفرد عن طريق آلية التربية عبر تمرير مجموع القيم Educatio المجتمعية السائدة، باعتبار أن الأسرة هي الوحدة الأساسية في كل المجتمعات الإنسانية، بغض النظر عن الفروق الثقافية، فهي لا تعمل على تلبية الحاجات الأساسية للفرد

[900] الهادي الهروي، الأسرة والمرأة والقيم تساؤلات سوسيولوجية في قضايا المرأة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2013. ص 20-21.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

من طعام ومأوى وملبس فحسب، ولكنها تلبي حاجته إلى الحب والانتماء، وتنقل من جيل إلى آخر التقاليد والقيم الثقافية والأخلاقية والروحية السائدة في المجتمع، وهي أيضا سلاح يستخدمه المجتمع في عمليات الضبط الاجتماعي، كما أنها تعد المدرسة الاجتماعية الأولى للفرد، والعامل الأول الذي يصنع سلوكه ويوجهه بصيغة اجتماعية، ومن تم فهي المسؤولة الأولى عن تنشئته، باعتبارها تمثل النموذج الذي يحتذى به ويقلده"[901]، لكنها عندما تتخلى من دورها تكون سببا مباشرا في ظهور العنف والأجرام والانحراف بشتى أنواعه، لذلك يجب على الأسر وخاصة في الأحياء الفقيرة والمهمشة، أن تعيد النظر في مهامها التربوية ، وتعمل على معاملة الأبناء معاملة حسنة يطبعها التواصل والحوار والاهتمام المعقول والانصات الأسري وحرية التعبير عن الرأي والتقدير والفخر بهم وتجنب العنف والتفكك الأسري، بالإضافة إلى تتبع تمدرسهم ومراقبة تصرفاتهم داخل وخارج البيت، بشكل يتماشى والمتغيرات الجديدة التي تشهدها السياقات العالمية الجديدة التي تكاد تعصف بالدور الحقيقي للأسرة في مجال التربية على القيم والسلوك القويم ونبذ الممارسات اللاإنسانية واللاأخلاقية التي تهدد الفرد والمجتمع. وقد أثبتت مجموعة من الدراسات أن تقصير الأسرة في أداء واجبها، وطبيعة العلاقة المتوترة بين الوالدين وداخل الأسرة، والأوضاع المادية المزرية، ومكان الإيواء الهش، والمجال الإيكولوجي الملوث... كلها عوامل تساهم في خلق البيئة الملائمة لنشأة العنف الاجتماعي وغيره من ظواهر الانحراف الأخرى.

ب- **العامل التربوي/المدرسي**

بالإضافة إلى العامل الأسري، يحتل المحدد التربوي مكانة مهمة في سيرورة نشأة ظاهرة العنف، لأنه بالتربية والتعليم يتم تأهيل وتكوين الفرد وصقل مواهبه وتنمية قدراته، وجعله مواطنا صالحا يؤمن بالحوار وقيم السلم بدل العنف والقوة والعدوان، وبالتالي يمكنه أن يساهم في رقي وازدهار مجتمعه مستقبلا، لذلك تعتبر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو UNESCO التعليم بمثابة "العمليات التي تؤهل الفرد للمشاركة في التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية الحضارية في مجتمعه. فالمؤسسات التربوية تشكل اللبنة الأساسية في توجيه الأفراد وتخطيط وهندسة سلوكهم داخل المجتمع، وتعد من أهم الآليات الوقائية وصمام الأمان لحماية الفرد والمجتمع من الشوائب المجتمعية والمشاكل الاجتماعية الخطيرة، كالعنف والجريمة الانحراف، فهي توفر وتخلق للفرد نوعا من المناعة والتوازن وتسهل عليه عملية الاندماج والترقي داخل المجتمع. ولكن بالنسبة للأحياء الصفيحية الفقيرة والمهمشة، التي تعاني من قلة الخدمات أو غيابها كليا في بعض الأحيان، والتي ينصب عليها هذا المقال، فإن دور المدرسة يكاد يغيب في مثل هذه المناطق، لأن أغلب سكانها لا يرتادون المدرسة منذ البداية، أو أنهم يغادرونها في وقت مبكر دون إكمال دراستهم، وهذا الأمر في حد ذاته يكون في أحيا كثيرة بسبب الوصم المجالي والتمييز الاجتماعي والتنمر الذي يتعرض له الأطفال والشباب الصفيحيون، داخل المدرسة وفي الشارع، من طرف الغير، مما يولد عندهم نوعا من الإحساس بالقهر والإقصاء والاحتقار، ويخلق لديهم نوعا خاصا من المقاومة والرفض، يقوم بالأساس على العنف والقوة، والانحراف عن كل ما يرسمه لهم المجتمع من قواعد ومعايير وضوابط، من أجل إعادة الاعتبار وإثبات الذات وتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة التي تحترم كرامتهم. وعليه يمكن القول بأن ضعف خدمة التربية والتعليم داخل أي مجتمع، فهو يؤثر بشكل كبير على نسبة انتشار العنف به.

ت- **العامل البيئي/المجالي**

إن هذين العاملين، الأسري والتربوي، في ارتباطهما، لا ينفصلان كذلك عن العامل المجالي، أو البيئة التي تعيش فيها الأسرة وتوجد فيها المدرسة. فكما يقال: الإنسان إين بيئته، لأنه يؤثر فيها ويتأثر بها كذلك وفق علاقة جدلية، تجعل سلوكه سلوكا بيئيا أو إيكولوجيا إن صح القول. فالمحيط الاجتماعي والحي السكني يعمل على تزويد الأفراد وبصمهم بمجموعة من العادات والتقاليد والقيم والأعراف، الموجودة بهذا الوسط الحضري لتكميل دور الأسر، لأنه داخل المحيط والحي السكني تتحدد مجموعة من العلاقات الاجتماعية كالجوار، الذي يدخل الأفراد فيما بينهم في عملية من التبادل والتأثير والتأثر

[901] حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1984، ص 154-153.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

المتبادلتين"،[902] مما يجعل الأفراد بتشربون ثقافة الحي والمحيط الاجتماعي الذي يتربون بين أحضانه، ومن تم يتلفظون بألفاظه الخارجة عن القواعد الأخلاقية ويتصرفون وفق الوعي الجمعي الذي يقودهم خلال أفعالهم الجماعية والفردية، وخاصة تلك الأفعال التي يمنع القيام بها داخل أسرهم، كالعنف والانحراف واستعمال المخدرات أو الإتجار فيها، وهي كلها أفعال يتحكم فيها المجال بشكل كبير. فالسكن الصفيحي والحي الهامشي يشكل وكرا لنمو مثل هذه الممارسات واستفحالها، بسبب غياب الأمن وسيادة الجهل والبؤس والبطالة والقهر والحرمان، ونظرا لطموح الشباب الصفيحي في نفس الوقت إلى تجاوز هذه الوضعية المزرية، بأية وسيلة كانت، سواه أكانت مشروعة أو غير مشروعة. وبما أن الأحياء الصفيحية تعاني باستمرار من الهشاشة والفقر، وتغيب فيها العدالة الاجتماعية والمجالية. فإنه لا يبقى أمام قاطني هذه الأحياء سوى الطرق غير المشروعة للتعبير عن رفضهم ومقاومتهم للوضعية المزرية والمكانة المنحطة التي يحتلونها في التراتبية المجالية والاجتماعية، ولعل العنف والانحراف والإجرام، تعد من أبرز أشكال الرفض والمقاومة عندهم، من أجل الهروب من الواقع المؤلم الذي يعيشونه، واستبداله بواقع آخر أفضل. إلا أنه داخل الحي الصفيحي لا شيء يتغير، وإنما يزداد الوضع سوءا، مادام العنف لا يولد إلا عنفا مضادا مثله أو أشد وطأة منه. فعندما تنشب أو تندلع مشاجرات بشكل دائم في هذه الأحياء الهامشية وتستعمل فيها السكاكين والسيوف والزجاج والماء الحارق والغاز المسيل للدموع، فإنها تتولد حالة من الهلع والخوف في نفوس السكان، عندما يشاهدون هذه الشجارات العنيفة المصحوبة بالكلام النابي المخل بالأخلاق العامة، وتتأثر مشاعرهم بشكل أكبر عندما يقفون على النتائج الخطيرة لهذه النزاعات والاصطدامات، والمتمثلة في الضرب والجرح والتنكيل والحرق والقتل والتشويه والعاهات المستديمة، سواء كانت هذه النزاعات بين شباب الحي فيما بينهم أو كانت ضد شباب أحياء أخرى. فهذا المشهد المرعب الذي يحدث في المجال الصفيحي لا يمكنه أن يمر مرور الكرام من دون أن يؤثر سلبا على سيكولوجية الطفل والشاب والمرأة وعلى أخلاقهم وقيمهم وثقافتهم وسلوكاتهم، بل بالعكس سترسم في أذهانهم طريقا ومسارا منحرفا عن القواعد التي ترسمها الأسرة في أذهانهم، وبالتالي سيتحولون كلهم من ضحايا للعنف الرمزي والمادي إلى منحرفين محترفين يمارسون العنف على الآخرين، ويتلذذون بممارسته ويعيدون إنتاجه عبر الأجيال في بيئات أخرى مماثلة حاضنة له، فتصبح بذلك الأحياء الهامشية بمثابة المشتل Pépinières الخصب لإنتاج وإعادة إنتاج كافة أشكال العنف والانحرافات الاجتماعية. إذن يمكن القول بأن السلوكات الإجرامية والإنحرافات ترتبط بشكل موضوعي بعوامل اجتماعية، لها علاقة بالنسق الاجتماعي ككل المتجلي في القيم والمعتقدات والأعراف والعادات والتقاليد، المتجسدة في البيئة والمحيط الاجتماعي الذي يسهل عملية الاستبعاد الاجتماعي المبكر من المدرسة، بسبب تعارض التنشئة الأسرية لأبناء الأحياء الهامشية مع التنشئة المدرسية.

ث- محدد الرفقة السيئة/مؤسسة الأقران

إلى جانب المحددات السابقة المسببة للعنف، ينضاف محدد آخر هو عامل جماعة الرفاق وتعاطي المخدرات، فجماعة الرفاق أو ما يصطلح عليها "بمؤسسة الأقران" تقوم بأدوار اجتماعية جد فعالة من خلال العلاقات الاجتماعية المتينة التي تربط بين أعضائها الذين ينتمون لنفس المركز الاجتماعي والفئة العمرية ويكونون من نفس الجنس وتجمعهم نفس الأهداف والميول والتوجه. وهذه الجماعة توفر للأفراد المنتمين إليها كل ما يفتقدون إليه من حرية واهتمام واستمتاع داخل أسرهم التي تراقب وتقيد تصرفاتهم باستمرار. فهي تمدهم بمجموعة من القيم والأعراف والتقاليد الإجرامية المنحرفة عن قواعد المجتمع، وتمنحهم النصر والتأييد والدعم في مقابل التوبيخ والفشل والإقصاء، الذي يعانون منه داخل أسرهم الحقيقية. ومن هنا يتأهب الفرد ليقوم بالدور المنحرف الذي يسند إليه في إطار الجماعة، ويصبح مستعدا لمهامه الجديدة التي لا يستطيع تأديتها إلا باستعمال القوة والعنف، لكي يتمكن من الاندماج في المجموعة، وبالتالي يستطيع إثبات ذاته، وتحقيق أحلامه وآماله التي فشل في تحقيقها وفق ضوابط السيرورة الاجتماعية عبر التنشئة الاجتماعية والتعلم والعمل والفعل المقبول اجتماعيا. فيتعزز بذلك السلوك العنيف لديه ويتحول إلى فعل شاذ وظاهرة خطيرة تهدد كيان الفرد والمجتمع معا. وممارسة هذا العنف تزداد

[902] société, économie et statistique n° 448-449, p 162.- Conditions de vie, Stéphane LEGLEYE, *Violence et milieu social à l'adolescence*

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

خطورة وتعقيدا عندما يكون الممارس للعنف فاقدا للوعي بسبب مواد مخدرة، أو عندما يكون تحت تأثير الكحول أو بعض العقاقير المهلوسة، أو غيرها من المواد الكيميائية المخدرة الأخرى، بحيث يصعب في هذه الحالة السيطرة على العنف والتحكم فيه أو بالأحرى التنبؤ بنتائجه. وفي ظل التحولات الاجتماعية والتغير القيمي الذي بات يشهده العالم اليوم بسبب المتغيرات الجديدة التي جاء بها العالم الرقمي والتقدم العلمي على جميع الأصعدة، فإن المجتمعات أصبحت عاجزة عن تربية أبنائها تربية حسنة وحمايتها من المشكلات الاجتماعية التي باتت متعددة ومنتشرة في كل فضاءات المجتمع، حيث أصبح الإقبال على تناول وتعاطي المخدرات بين جميع الفئات والطبقات أمرا مشاعا، وخاصة في صفوف الشباب[903] والمراهقين. وهذا أمر يعتبر من أخطر المشكلات الاجتماعية اليوم، لما لها من تبعات صحية سلبية على الفرد والمجتمع. وذلك لكون مدمن المخدرات، مهما كان صنفها أو نوعها أو ثمنها، فهو من جهة لا يستطيع بتاتا أن يحي حياة طبيعية دون استعمالها، إذ أن كل سلوكاته تصبح عنيفة عند عدم تناولها، ويمكنه أنداك القيام بأي شيء من أجل الحصول عليها. ومن جهة أخرى، عندما يتناولها يصبح فاقدا للوعي وغير متحكم في أفعاله وتصرفاته تحت تأثيرها، وبالتالي يمكنه أن يمارس أخطر أنواع العنف في هذه الحالة كذلك، سواء كان ضد نفسه أو ضد الغير. فارتباط العنف بالمخدرات من هذا المنطلق هو ارتباط بنيوي وجدلي في الآن نفسه، وخاصة بين مجموعة الأقران داخل الأحياء الصفيحية الفقيرة والمهمشة، باعتبارها بمثابة أوكار تتناسل فيها مختلف المشكلات الاجتماعية التي تقتات على العنف والمخدرات، مثل السرقة والاغتصاب والاتجار في الممنوعات والإجرام وغيرها. لأن ممارسة العنف في الحي الصفيحي لا ترتبط فقط بتدني مستوى عيش السكان أو بالظروف البائسة ومعاناة الساكنة أو متعلقة بالمجال البيئي الذي يوجد فيه، بل ترتبط كذلك باستعمال المخدرات وبرفقة السوء، وبسوء التربية، وبمحددات أخرى عديدة.

ج- العامل الإعلامي/الرقمي

نظرا للمكانة الكبيرة التي أضحت تحتلها وسائل الإعلام في الوقت الراهن، ضمن سيرورة البناء الاجتماعي للواقع من خلال دورها الحيوي في بناء المعرفة الاجتماعية، وتأسيس الهوية الشخصية للشباب من خلال الدور الحاسم والهام الذي أصبحت تعلبه على مستوى التنشئة الاجتماعية،[904] فإنها تعد عاملا مهما من بين العوامل المسببة في انتشار العنف. وذلك لكون وسائل الإعلام وشبكات التواصل والرقميات الحديثة أصبحت تمثل وسيلة فعالة للنقل والتبادل الثقافي، وآلية مهمة للتعبير عن وجهات النظر المختلفة في الوقت الحاضر، وعادت متغيرا جديدا في سياق الحديث عن مجتمع الشبكة أو المجتمع الرقمي، بحيث أصبحت هذه الأخيرة كجزء لا يتجزأ من المجتمع الذي نعيش فيه.[905]فهذا المتغير يشكل في عصرنا الحالي الأداة الأكثر تأثيرا في الرأي العام، حيث أصبحت له القدرة على تحديد توجهات واختيارات وميولات الأفراد، وتوجيه سلوكاتهم وفق آليات تواصلية رقمية دقيقة وفعالة، تحمل في عمقها عنفا رمزيا ورقميا عذبا، ينخرط فيه الشخص الرقمي إن صح التعبير، بشكل طوعي لا يقاوم، على اعتبار أن وسائل الإعلام والاتصال الجديدة تشكل المصدر الأول للحصول على المعلومة والمرجع الأكبر للمتعة والتواصل والتعبير والتعلم والتحرر. وبهذه الفعالية في التأثير، تصبح وسائل الإعلام بمثابة مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، تستهدف وتستهوي جميع أطياف وشرائح المجتمع دون استثناء، منافسة بذلك مختلف قنوات التنشئة الاجتماعية الأخرى، كالأسرة والمدرسة والمسجد وغيرها. وهذا ما جعل منها منبعا وموردا مهما بالنسبة للأفراد، من أجل التزود بمختلف أشكال وأنواع القيم والممارسات وأنماط السلوك، وفق نوعية العنف وطبيعة السلطة التي أضحى يمارسها الإعلام عليهم، سواء الظاهر منها أو ما هو خفي،[906] وسواء أكان هذا الإعلام رسميا أو غير رسمي.

---

[903] محمد التويجري، الهلاوس السمعية البصرية عند الشباب المتعاطي للمخدرات وعلاقتها بالتوافق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 59، مطبعة فضالة المحمدية. 1996 . ص 53.

[904] Mokhtar El HARRAS. *Les Jeunes et Les Médias, (Etude quantitative)*, Dialogue National : Média et Société, Rabat, Décembre 2010, p 10.

[905] Ibid, p:11.

[906] Valérie SACRISTE., *Sociologie de la communication publicitaire* L'Année sociologique 2001/2, Vol. 51, p.488.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

تعتبر الثورة النوعية التي عرفتها وسائل الإعلام الحديثة، في ظل العالم الرقمي الذي غير ملامح ودلالات ومعاني المفاهيم القديمة، وخلق مفاهيم جديدة من قبيل: المجتمع الشبكي وجماعة الواتساب والمجتمع الفيسبوكي والأصدقاء الافتراضيين والاستمارة الرقمية والذكاء الاصطناعي والإدمان الرقمي والعنف الرقمي والمنصات الرقمية الافتراضية والإجرام الرقمي وغيرها من المصطلحات الجديدة، التي غيرت معالم البناء الاجتماعي والثقافي عند الأفراد والجماعات وفرضت على العلماء والباحثين في قضايا المجتمع تجديد طرق ووسائل البحث والدراسة، من أجل فهم دقيق للظواهر والمشاكل الاجتماعية في حلتها الرقمية الجديدة؛ ثورة حقيقة في القيم والثقافة والسلوك، حيث مكن الإعلام الجديد . من خلالها - جميع الفئات من متابعة كل ما يجري على مستوى العالم من انتهاكات وحروب وحرق وتعذيب وتنكيل وسب وشتم وكلام نابي وسرقة وإرهاب وإجرام ومخدرات...، وجعلتهم يعيشونها بالصوت والصورة وكأنهم أطرافا حقيقة فيها، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأحداث واقعية وحقيقية أو خيالية؛ مما أثر على تصرفات الناس وجعلهم عرضة لتقليد ومحاكاة كل ما يرونه أو يسمعونه في وسائل الإعلام، من خلال مختلف البرامج والتطبيقات والقنوات والمواقع الإلكترونية المعتمدة، وخاصة تلك التي تبث برامجا ومحتويات تتضمن مشاهد مخلة بالحياء ولا أخلاقية، أو ذات مضامين عنيفة وأبعاد إجرامية. إذن فوسائل الإعلام الحديثة طبعت مع الإجرام والعنف والانحراف...، وشجعت الناس على التفنن في ارتكابه عن قصد أو بغير قصد، لهذا ينبغي التوقف عند هذا الموضوع ودراسته جيدا، إن نحن أردنا إضاءات علمية حول فهم جذور العنف الاجتماعي وفق المتغيرات والتحولات الجديد التي يعرفها مجتمعنا المعاصر.

4. **الوصم كعامل مغذي للعنف الاجتماعي بدور الصفيح.**

من خلال التفاعلات الرمزية واللفظية التي يدخل فيها أفراد الجماعة البشرية التي تقطن بالأحياء الصفيحية، تعمل هذه الجماعة البشرية على وصم أفرادها بمجموعة من السمات والمميزات داخل وسطهم الاجتماعي، انطلاقا من الأدوار والوظائف التي يقومون بها والمعاني والدلالات التي يضفونها على أفعالهم، انطلاقا من دواتهم وذوات باقي الأفراد، انطلاقا من مواقعهم ومراكزهم الاجتماعية، حيث ترتبط عملية الوصم بالتراتبات الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع، حيث تخضع لخصوصيات المجتمع المحلي، وتختلف وتتغير عبر الزمان والمكان والأشخاص. ولكي يحافظ المجتمع على أمنه واستقراره ابتكر آلية الوصم التي من خلالها يقيم أداء الفعل الاجتماعي، إما بأن يعتبره محمودا ومقبولا اجتماعيا، أو يجعله منبوذا، وبالتالي مرفوضا اجتماعيا. وذلك بغية الحفاظ على تماسكه وسلمه الاجتماعي. فالوصم بشكل عام قد يشكل آلية للضبط في نظر الجماعة، ولكن أنعكاساته على الفرد تكون كارثية بكل المقاييس، فاللقب أو الصورة أو الصفة التي تلصقها الجماعة بالفرد، تظل ملازمة له طيلة حياته، وتشكل له عائقا حقيقيا أمام تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة به. الوصم الاجتماعي في الحقيقة يلازم صاحبه نتيجة سيرورة تفاعلية مستمرة، تنطلق من نظرة الشاب لذاته ومن التفسيرات التي يطلقها على تصرفاته، وأيضا من آراء الأفراد والجماعة والمحيطة، وذلك بإنتاج مجموعة من المعاني والخطابات وإصدار عدد من الأحكام والمواقف تجاه ذلك الفرد الذي يقوم بسلوك أو فعل ما ينحرف عن قواعد وأعراف ومعايير النظم الاجتماعية المعمول بها. أما بالسبة للوصم المجالي فهو لا يختلف كثيرا عن أنواع الوصم الأخرى من حيث التأثير على الفرد، ولكنه يكون بنسبة أقل من حيث الاستمرارية، لأن الفرد الموصوم مجاليا بمجرد ما تتوفر له إمكانية تغيير محل إقامته الصفيحي بمحل إقامة محترم، فإنه يبدأ في التحرر من تلك المعاناة والمشاعر السلبية التي كان يعانيها في مجاله الأول، وسرعان ما يتأقلم مع بيئته الجديدة. إلا أن هذا الأمر لا يحصل إلا نادرا بسبب غياب العدالة الاجتماعية والمجالية بين الأحياء السكنية بالمجال الحضري، وبسبب الهشاشة الاجتماعية التي تعاني منها الأحياء المهمشة. لأن أغلب قاطني دور الصفيح يعمرون لسنين طويلة بهذه الأحياء، وبالتالي تطول معاناتهم من تأثيرات الوصم المجالي الذي يحرمهم من العديد من الامتيازات والخدمات الاجتماعية التي تتاح لباقي أفراد المجتمع الأخرين الذين يسكنون الأحياء الغنية والعادية. وفي لحظة الحرمان هذه تتولد عند الشخص الموصوم الرغبة في الانتقام وممارسة العنف ضد الفئة المستفيدة، وينتشر هذا النوع من السلوكات العدوانية والعنيفة في مختلف الفضاءات والمجالات التي يجد فيها

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411
المركز الدولي للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

الموصوم نفسه محروما من ولوجها والاستفادة منها بسبب المضايقات والتنمر، وخاصة عندما يشعر بالتمييز والقهر والحرمان والحيف بدعوى أنه ابن حي صفيحي فقير. فهذا الشعور ينعكس على نفسيته وعلى أفعاله وآدائه الاجتماعي، ويجعل منه شخصا منغلقا ومنطويا مكتئبا يحقد على ذاته وأسرته وعلى الجميع، ويجعله كذلك مضربا في أفعاله وتصرفاته، ويشك في هويته ويحاول التملص منها أو تغييرها باستمرار، من خلال استبدال لغته ونمط لباسه وثقافته التي تعكس محل إقامته. وكل هذا يسهم في تنامي ظاهرة العنف لديه، ويجعله سريع الغضب والقلق والانتقام والحقد، ويزيد من سرعة اندفاعه وهجومه على كل من يعارضه أو يختلف عنه أو يتفوق عليه، إيمانا منه بأنه الأقوى وأن العنف في نظره هو الحل المجدي الوحيد لإثبات الذات واستعادة الحقوق وتحصينها، فيتم مدحه وتبنيه[907]. ومن هنا يمكن القول بأن الوصم المجالي يمكن أن يشكل سببا مباشرا لتنامي ظاهرة العنف الاجتماعي، كما يمكنه أن يغذي ظواهر اجتماعية أخرى لا تقل خطورة عن آفة العنف. لأن طبيعة المجال تؤثر في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية للأفراد، وبالتالي تكون تصرفاتهم وأنماط سلوكهم مرهونة بشكل كبير بنوعية البيئة المجالية التي ينتمون إليها ويقضون فيها جل مراحل طفولتهم، وهي مرحلة حاسمة في تحديد تصرفاتهم وسلوكاتهم أثناء الرشد بحسب المتخصصين النفسيين، لذلك يمكن القول بأن تحليل العوامل المجالية المتعلقة بالأشخاص الذين يرتكبون جرائم العنف ويمارسونه ويؤمنون به كحل وحيد لمشاكلهم وتحقيق ذواتهم، يشير إلى أن جل مرتكبي العنف هم من شرائح اجتماعية تنتمي أغلبها إلى طبقات فقيرة ومتدنية اجتماعيا وثقافيا ومتصدعة اقتصاديا كذلك، وتطغى على حياتها عوامل التفكك، وهذه الاستنتاجات تتماشى بشكل كبير مع أهم الخلاصات التي انتهت إليها المدرسة الإيكولوجية[908] بزعامة "لويس ويرث"، وتؤكد بشكل واضح بأن الظروف البيئية تشكل أحد المؤثرات المهمة في انتشار واتساع نطاق العنف والانحراف والسلوك العدواني.

استنتاج

باختصار، يمكن القول بأن القهر الاجتماعي والبطالة والعنف والتمزق الأسري والفقر والهشاشة واللاعدالة الاجتماعية وممارسة السلطة...، وما يترتب عنها من مشاعر أليمة وإحساس بالدونية ووصم للأشخاص والجماعات، يحول الحي الصفيحي إلى معتقل أو سجن اجتماعي، يحرم النزلاء الاجتماعين فيه من أبسط الحقوق التي يتمتعون بها السجناء داخل السجن الحقيقي. وهذه الظروف النفسية التي يعيشونها تمارس عليهم ضغطا رهيبا وعنفا رمزيا فتاكا، سرعان ما يتحول إلى فوضى وصراع اجتماعي واقتتال وسرقة ونهب وإجرام. وكل هذا يثبت بالملموس العلاقة الوطيدة التي تربط بين الحي الصفيحي والعنف، باعتباره مجالا سكنيا غير محصن ثقافيا وتربويا وماديا وسياسيا كذلك، بسبب غياب الخدمات العامة كالصحة والتعليم والشغل والمواصلات، وبسبب ضعف قنوات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة المفككة وهشاشة الدور التربوي للمدرسة واللاعدالة الإعلامية. فالمجال المهمش يوفر البيئة الحاضنة للعنف ويساعده على التناسل مع ظواهر انحرافية أخرى أخطر منه، فيتحول هذا العنف إلى ثقافة تنتشر داخل كل هذه الأحياء، ويصبح مظهرا من مظاهر التفاخر والقوة في صفوف المراهقين والشباب ويتحول تدريجيا في ظل تطور وسائل الإعلام والاتصال والرقميات إلى إجرام منظم في شكل عصابات، كنمط جديد للكسب وإثبات الذات، خارج عن القوانين والقيم والأعراف المنظمة للمجتمع، وهنا في مثل هذه الظروف قد يصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة لإعادة التوازن لميزان العدالة[909] في ظل انتشار الظلم وللامساواة.

رابعا: العدالة الاجتماعية

تمهيد

---

[907] أرندت، ص 64

[908] Alain COULON, (1996), *L'école de Chicago*, que sais-je ? 2639, presses universitaires de Paris.

[909] حنة أرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، لبنان الطبعة 2، 2015، ص 57.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

إن حياة الناس الجماعية تتطلب تأطيرا لغرائزهم، وعقلنة لسلوكاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، من أجل خلق وضع اجتماعي مستقر، يتمتع أفراده بالحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولفهم ودراسة وضعيات الناس داخل أي مجتمع، ومعرفة مدى عدالة مجتمعاتهم، يجب أولا تحديد أبعاد ومكونات هذه الوضعيات، اجتماعيا وسياسيا ومجاليا وثقافيا واقتصاديا وبيئيا وتربويا.. ثم العمل على فحص وتشخيص طبيعة الخيط الناظم الذي يجمع بين مختلف هذه المحددات، من أجل تقديم صورة واضحة حول معالم الموضوع، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقضية محورية ومعقدة كإشكالية العدالة الاجتماعية، والتي تعتبر في نظر أهل الاختصاص، رافعة أساسية للتنمية البشرية والنهوض بالمجتمع والرأسمال البشري ومحاربة الهشاشة، والمساهمة في تحسين أداء المجتمعات والاقتصادات والحد من الفقر واللامساواة وتخفيف التوترات الاجتماعية. إلا أن المعالجة الدقيقة لهذه الإشكالية، تقتضي الوقوف على مختلف التوازنات التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية، من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية، وعلى المستوى المجالي أو ما يصطلح عليه "بالعدالة المجالية" بشكل خاص، لأن هذه الأخيرة تعتبر مدخلا أساسيا ومباشرا لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك لأن المجال الجغرافي .في نظر "فوكو". يرتبط بشكل وثيق بالحياة السياسية، وبممارسة الحكم، ومعرفة كل الأشياء الموجودة بالإقليم، وكون مصطلح العدالة المجالية يشمل العدالة الاجتماعية في بعدها الترابي والحقوقي، وكذلك لما تضمنه العدالة المجالية من استفادة متوازنة لجميع السكان في جميع المجالات من نفس شروط الولوج والوصول إلى الخدمات العامة والخاصة، وفق بعض المؤشرات الدالة، كالإنصاف المجالي والعدالة الترابية والتقليل من الفوارق المجالية والحد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية والترابية. إذن يمكن القول بأن العدالة المجالية مرتبطة أشد الارتباط بالعدالة الاجتماعية وبالسلطة التي تدبر التفاوتات المجالية، على اعتبار أن المجال هو الفضاء الذي يتقاطع فيه الاندماج الاجتماعي بمفهوم الإقصاء، ومفهوم الرقي والازدهار بمفهوم التخلف والهشاشة، وعلى مستواه تدبر جل التفاوت الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وفق قاعدتي الإنصاف والمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وبين الجماعات البشرية داخل المجال.

فما المقصود أولا بالعدالة؟ وما مقومات العدالة الاجتماعية؟ وما علاقتها بكل من العنف والوصم المجالي؟

1. دلالات مفهوم العدالة والعدالة الاجتماعية

يشير مفهوم العدالة في دلالته العامة إلى تلك القيمة الإيجابية التي نصف بها فعلا أو سلوكا ما، عندما ينم عن احترام حقوق الغير، وعندما يكون منسجما وممتثلا للقوانين. أما في دلالته المعجمية .حسب ابن منظور .فيشير في اللغة العربية إلى العدل، أي: الاستقامة، وهي ضد الجور والظلم. ويدل على كل ما لا يميل به الهوى، ويعني كذلك الحكم بالحق. وفي اللغة الفرنسية، تشتق العدالة JUSTICE من الكلمة اللاتينية JUS، والتي تعني الحق LE DROIT، أو JUDEX وهو قول الحق LE DROIT DIRE، والعادل LE JUSTE هو قائل الحق. وفيما يخص الدلالة الفلسفية لهذا المفهوم، فإن لالاند LALANDE يعتبر العدالة صفة لما هو عادل، وتقترن دلالتها بالإنصاف، والشرعية، والفضيلة الأخلاقية والسلطة القضائية القانونية .... في حين يدل العدل على كل ما هو مطابق للقانون الطبيعي أو الوضعي، والإنسان العادل هو النزيه المحايد، وهو الذي يملك حكما أخلاقيا إيجابيا، ويحترم الآخرين، ويعمل وفق ما هو قانوني وأخلاقي وخير في علاقاته مع الآخرين. فالعدالة تدل إلى الإنصاف والتساوي والمساواة، وتفيد القسمة والنصيب، ويرمز إليها بالميزان.

تعد العدالة في نظر "أفلاطون" انسجاما بين طرفين، وهي كذلك فضيلة تقوم على حكمة التوسط بين الإفراط والتفريط وبين الإنصاف والجور حسب "أرسطو". فالانسجام كجوهر للعدالة لابد من وجود فيه قوى متعارضة تبحث عن التناسب والتناغم، فعدالة النفس لا تبدو لنا إلا حينما تنسجم قواها الشهوانية والغضبية والعقلية، أما عدالة المجتمع فتظهر بشكل جلي عندما يؤدي كل فرد وظيفته الاجتماعية التي وهبته الطبيعة القدرة على فعلها دون أن يتدخل في عمل الآخرين، في حين العدالة القضائية هي إعطاء لكل ذي حق حقه طبقا للقانون.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411
المركز الدولي للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

فالعدالة تعتبر أم الفضائل، وكل فضيلة إلا وتوجد في العدل، أما الظلم فهو رذيلة لأنه تصرف يتعدى حدود القانون، والعدالة فضيلة لكونها تراعي القانون الذي وضع من أجل حفظ المساواة. فالشرير (الظالم) حسب "أرسطو" يريد أن يحوز أكثر من حقه، فهو بهذا السلوك يخل بالمساواة ويمس بالقانون الحامي للمصلحة العامة. إن الفعل العادل هو الفعل القادر كليا أو جزئيا على إيجاد أو حماية سعادة الجماعة السياسية، أو بعبارة "اسبينوزا": العدل استعداد دائم للفرد لأن يعطي كل ذي حق ما يستحقه طبقا للقانون المدني، أما الظلم فهو أن يسلب شخص متذرع بالقانون ما يستحقه شخص آخر. ومنه تكون العدالة القضائية أو القانونية هي فض الخصومات التي تنشأ بين الأشخاص بتطبيق القانون عليهم بشكل متساوي دون تحيز (على القضاة ألا يحسدوا الغني ولا يحتقروا الفقير...)، وإعطاء كل ذي حق حقه طبقا للقانون الوضعي المتعاقد عليه. لأن غاية العدالة تكمن في تخليص الناس من سيطرة الشهوة العمياء والإبقاء عليهم في حدود العقل للعيش في وئام وسلام. ومن خلال كل هذه التعريفات يمكن أن نستنتج بأن العدالة تتخذ طابعا مؤسساتيا قانونيا من جهة، وتتخذ من جهة أخرى طابعا أخلاقيا اجتماعيا معياريا، كما أنها تجمع بين التنظير والممارسة من أجل ضمان مجتمع عادل ومتوازن. وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطا شديدا بنظرية العقد الاجتماعي[910] التي تبلورت إبان عصر الأنوار خلال القرن الثامن عشر، وبدور المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في التوزيع العادل للموارد والحريات والحقوق والفرص والدخل والثروات واحترام الذات.

أما بالنسبة لمفهوم العدالة الاجتماعية فقد تأخر ظهوره عن مفهوم العدالة/العدل بالمعنى القضائي والقانوني، حيث كانت العدالة قديما لها خلفية أخلاقية/فلسفية، ومرتبطة بالمساواة أمام القانون بما يضمن تمتع الإنسان بقيمة اعتبارية وحقوقية؛ في حين أن مفهوم العدالة الاجتماعية في العصر الحديث، فله خلفية أخلاقية وفلسفية تقوم على البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ويتأسس على المساواة في الفرص وعدم التمييز في المسارات والآليات وكذلك المساواة أو التكافؤ في النتائج. وعبر هذا التحول الذي عرفه مفهوم العدالة، ارتبطت به مفاهيم جديدة من قبل المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص والدمج الاجتماعي...، وتناقضت معه في نفس الوقت مفاهيم أخرى مثل مفهوم اللامساواة والظلم والتفاوت والتمييز والإقصاء والتهميش الخ، ومن تم أصبح لمفهوم العدالة الاجتماعية معنى خاصا وواضحا، حيث عرفتها "الاسكوا" تعريفا دقيقا، يأخذ في الاعتبار تحديدات المدارس الفكرية المختلفة التي عالجتها، واعتبرتها بأنها هي: "المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالا ونساء، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها". وانطلاقا من هذا التعريف يمكن القول بأن العدالة الاجتماعية تقوم على أربع ركائز أساسية، هي الحقوق والإنصاف والمساواة والمشاركة، وتنبني على ثلاث مبادئ ضرورية، تتحدد في المساواة في الحقوق (الإطار التشريعي والمؤسسي)، وتكافؤ الفرص (الاليات والتكافؤ في خط الانطلاق بما في ذلك القدرات)، وتكافؤ الظروف المعيشية لجميع الأفراد (التكافؤ على مستوى النتائج). واحترام هذه الركائز والمبادئ هو ما سيمكن المجتمع من الانتقال من اللامساواة الى المساواة، ومن التهميش إلى الإدماج الاجتماعي، ومن مجتمع يعاني من تفاوتات اجتماعية ومجالية واقتصادية وفقر وهشاشة وتمييز إلى مجتمع يحترم القانون والمؤسسات ويلتزم بحقوق الإنسان والحماية الاجتماعية الشاملة، ويحفز على المشاركة والتنمية العادلة، وذلك في إطار درجة أعلى من المساواة. لأن العدالة الاجتماعية كنظام اقتصادي، يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع من خلال تحقيق تقسيم عادل ومنصف لخيرات المجتمع، ومحاولة تجاوز العدالة المحصورة في البعد القانوني الخالص الذي يمكن أن يجعلها غير عادلة. كما أن العدالة الاجتماعية كذلك تهدف إلى إعطاء كل فرد ما يستحقه، وتوزيع المنافع المادية في المجتمع بشكل عادل، بحيث أنها تتأسس على إشباع الاحتياجات الأساسية لجميع الأفراد، وجعلهم متساويين في الحصول على فرص الترقي الاجتماعي، وفق مقياس الكفاءة والمردودية والإنتاجية، بحيث ينصب اهتمامها هنا بالأساس على توزيع الموارد على المحتاجين من خلال

[910] جمال وائل، كيف نفهم العدالة الاجتماعية؟ دليلك للتعريف والمفاهيم، في " العدالة الاجتماعية: مفاهيم وتطبيقات – دليل تدريبي، (إعداد مجموعة من المؤلفين) ص 11. منتدى البدائل العربي للدراسات، ومؤسسة روزا لوكسمبورغ، ودار روافد للنشر والتوزيع.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

المجتمع، وعلى تحقيق الحماية الاجتماعية والقانونية للحقوق الشخصية.[911] إلا أن تحقيق العدالة الاجتماعية بهذا المعنى يواجه مجموعة كبيرة من الإكراهات والتحديات التي تحول دون ذلك، كالفقر، وعدم المساواة الجغرافية، وعدم التكافؤ في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والبطالة، والإقصاء الاجتماعي، وسوء الإدارة، وغياب السياسات القائمة على المشاركة غيرها.

2. مقومات وأركان العدالة الاجتماعية

تؤكد مختلف الدراسات والأبحاث والتقارير على أن العدالة الاجتماعية تقوم على أربعة أركان أساسية، إذا تحققت كاملة تحققت معها العدالة الاجتماعية، وإذا تعذر تحقيقها غاب أو تعطل معها قيام أية عدالة. وهذه الأركان الأربعة يمكن حصرها في: المساواة والإنصاف وحقوق الإنسان والمشاركة. فعلى مستوى المساواة، يجب أن يتساوى الناس في فرص الحصول على العمل اللائق مقابل أجر وفي توزيع الدخل والأصول وفي توزيع الخدمات الاجتماعية؛ وعلى مستوى الإنصاف يجب أن يكون هناك تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، في عيش حياة اجتماعية واقتصادية وسياسية؛ أما على صعيد حقوق الإنسان ومستوى المشاركة المدنية، فإنه ينبغي أن يستفيد الجميع من مختلف الحقوق والحريات والكرامة، وأن يشارك الجميع في صناعة القرار السياسي بدل الاكتفاء بالتشاور والمشاركة في المعلومات. فالعدالة عندما توازن بين هذه المقومات الأربعة، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها فضيلة، وخاصة في ارتباطها المتكافئ بكل من الإنصاف والمساواة؛ فارتباطها بالإنصاف يمكن اختزاله في تكافؤ الفرص حسب "جون راولز"، أي: تمييز المتميز بموهبته وكفاءته (عدم وضع عوائق أمام المتفوقين الذين لهم مواهب ...)، ومنح الفرصة والأسبقية للأكثر حرمانا في المجتمع (فسح المجال أيضا للأقل حظا...). أما ارتباطها بالمساواة فيتجلى في التساوي في الحقوق والواجبات، وذلك في إطار تعاون جماعي إرادي لبلوغ نفس المراتب واقتسام الثروات. فالعدالة المنصفة عند "راولز" تقوم على مبدأين مهمين: مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات الأساسية، ومبدأ اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، مثل اللامساواة في السلطة والثروة...، ومنه فالإنصاف والتعاون الجماعي يشكلان قمة العدالة داخل النظام الديمقراطي الذي يجسد التوافق السياسي الواعي والطوعي بين المواطنين الأحرار الأنداد، ويمكنهم من الاستفادة من الرخاء والرفاه، ولكن دون إغفال البعد الحقوقي وبعد المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار.

أ- مبدأ المساواة يؤَمِّن تحقيق العدالة الاجتماعية

يحظى مفهوم المساواة في الحياة السياسية وبمكانة كبرى عند المجتمعات الديمقراطية، ويعني مشاركة جميع المواطنين، على قدم المساواة، في عملية صنع القرار. كما يمتد أيضا إلى الحياة الاجتماعية ويشكل محورا أساسيا في بناء العدالة الاجتماعية، بحيث تتجسد هذه الأخيرة من حيث المساواة، في الحصول العادل على الموارد والخدمات، بحيث من حق كل إنسان الانتفاع بالموارد والسلع والخدمات العامة، بصرف النظر عن جنسه أو عرقه أو عمره أو طبقته الاجتماعية أو لغته أو دينه أو مهنته، بما في ذلك الحق في الحصول على التعليم، والمعلومات، والرعاية الصحية، وفرص العمل، والعمل اللائق.

إن مبدأ المساواة الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية هو المبدأ الذي يقوم على المساواة المطلقة في الحقوق، وعلى المساواة المرتبطة بالقدرات على مستوى الواجبات. لأن المساواة المطلقة بين الأفراد في كل شيء، وهم بطبيعتهم غير متساويين، يعتبر ضربا من الطوباوية والخيال الاجتماعي. فالمساواة الحقيقية يجب أن تشمل الحقوق والواجبات العامة فقط، مثل الحق في التعليم والصحة والسكن اللائق والعمل والعيش الكريم والتصويت، وواجب احترام المؤسسات والقوانين وتقدير الغير، وتترك الأمور الخاصة المتعلقة بكل فرد. وبهذا المعنى، تصبح المساواة عبارة عن شكل من أشكال تكافؤ الفرص، الذي يمكن من خلاله قياس مدى حصول الأفراد على بعض الخدمات مثل التعليم والعلاج وفرص العمل، استنادا على خلفية الفرد الجنسية والعرقية والثقافية والمجالية ومختلف خصائص الأسرة أو المجتمع الذي ينتمي إليه. إلا أن تحقيق تكافؤ الفرص وبناء "مجتمع للجميع" كثيرا ما يصطدم بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، كضعف البرنامج الاجتماعي، وقلة المشاركة المدنية، والتهميش الجغرافي وغيرها.

[911] صالح أحمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني حالة مصر، الطبعة الأولى، القاهرة، كتب عربية، 2005، ص 113.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

ب- **الإنصاف يضمن بلوغ العدالة الاجتماعية**

فإذا كان في المجال السياسي يقول "أرسطو" بأن "المنصف أفضل من العادل"، فإن ذلك ليس مرده شخص العادل الذي يطبق القانون بشكل حرفي ومتساوي بين الناس، ولا إلى شخص المنصف الذي يراعي الحالات الخاصة والتفاوتات الإيجابية في تطبيق القانون، وإنما مرده إلى كون القانون فضفاض وعام ولا يشمل جميع الحالات الخاصة من جهة، وكون هذه الأفعال لا يمكن حصرها وأن الناس من طبيعتهم مختلفين وبينهم تفاوتات من جهة أخرى، وبالتالي لتحقيق العدالة في بعديها الاجتماعي والقانوني، يجب أن يحل الإنصاف(روح القانون) محل المساواة(نص القانون)، وعوض إعطاء لكل دي حق حقه، يجب إعطاء كل دي حق ما يستحقه؛ وذلك من أجل سد الثغرات التي يتركها القانون، وإحقاق الحق والعدل الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع.

إن مبدأ الإنصاف ينبع في الحقيقة، من الاعتراف بأن التوزيع المتساوي للموارد وللأصول العامة ليس بالضرورة توزيعا عادلا بالأخص في ظل الظلم الذي يحول دون حصول الجميع بالتساوي على الموارد العامة والفرص؛ ويتطلب الالتزام بمبدأي العدالة وتكافؤ الفرص للجميع، وأيضا يسعى إلى تذليل العقبات التي تقوض قدرة الأشخاص أو الفئات، مثل الفقراء والمهمشين وذوي الإعاقة...، على إدراك قدراتهم والاستفادة منها، وذلك من خلال تعزيز فرص تقدمهم في الحياة. إلا أن مشاكل الفقر والجوع والبطالة وكافة أشكال التمييز والهشاشة وغيرها التي تعيشها الأحياء الصفيحية، وتتوارثها الأجيال بهذه المناطق وجهات أخرى، تضعف أسس مفهوم الإنصاف وقيمة الحياة البشرية وتعيق نشر السلام والأمن والعدالة الاجتماعية، وتحول دون تحقيق مجتمع أكثر إنصافا واحتراما وعدلا للجميع.

ت- **احترام حقوق الإنسان شرط لتحقيق العدالة الاجتماعية**

إن مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوما متأصلا في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية المجسدة بشكل صريح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على المعاملة العادلة والمساواة في الفرص والحقوق بين الجميع. ويتطلب إنشاء مجتمع للجميع، تعليم مبادئ التسامح والاحترام المتبادل وتقدير الاختلاف في مرحلة مبكرة من عمر الإنسان، وتربيته تربية حقوقية ماديا ومعنويا، كما يتطلب أيضا وضع استراتيجيات تدمج بين السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية والمجالية والثقافية لتوطيد أنظمة الحماية الاجتماعية. لأن تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في السياسات الاجتماعية من أجل تحقيق عدالة اجتماعية، يستوجب حصول جميع الأفراد، ومختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، بشكل منصف، على التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة والمياه والأرض وخدمات النقل والاتصال والمعلومات، إضافة الى باقي حقوق الإنسان الأخرى المنصوص عليها في المواثيق الدولية والوطنية التي تعد وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحدة من أهمها، والتي تؤكد في نص المادة 1 على أنه " يولد جميع الناس أحرارا متساويين في الكرامة والحقوق (...) وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء"، وفي المادة 2 تؤكد على أن " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أو موضوعا تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأي قيد آخر على سيادته". كما أنها في المادتين 22 و23 تنص على التوالي على أن "لكل شخص بوصفه عضوا في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أ توفر له من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتوافق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته، ولتنامي شخصيته في حرية"، وأن " لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية، تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية". وهذا الأمر من طبيعة الحال من شأنه أن يضمن لنا الاستثمار في الإنسان باعتباره أكثر الموارد إنتاجية في أي بلد من بلدان العالم.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

ث- **المشاركة ركن مهم لبناء العدالة الاجتماعية**

تشكل مشاركة الناس أفرادا وشعوبا ومجموعات في القرارات المتعلقة بمعيشتهم وحياتهم ومجال إقامتهم عنصرا أساسيا في تعزيز العدالة الاجتماعية، وينبغي أن تتاح هذه المشاركة بالتساوي للجميع وعدم حرمان بعض الفئات منها بسبب الأنماط الثقافية والاتجاهات القيمية والاقتصادية القائمة التي تؤثر على المشاركة المجتمعية. فالمشاركة في مسار إعداد وتنفيذ السياسات العامة، تشكل عاملا أساسيا في تعزيز المقاربات الداعمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بدور الأفراد، أو بأدوار منظمات المجتمع المدني كالجمعيات والنقابات والأكاديميين وغير ذلك.

فالمشاركة، في إطار العدالة الاجتماعية، تعني إشراك جميع المواطنين في القرارات التي تحدد مسار حياتهم؛ ولا ينبغي أن تقتصر هذه المشاركة على القرارات المتعلقة بالخدمات العامة التي يحتاجون إليها في مناطقهم، بل يجب أن تشمل أيضا مشاركتهم الكاملة في الحياة السياسية والثقافية والشؤون العامة؛ وذلك بهدف تحسين توزيع الأصول، بما فيها السلع والخدمات العامة وإرساء الديمقراطية، من ناحية أولى. ومن الناحية الثانية، فهده المشاركة ترتبط بالسلطة، وتهدف إلى تغيير موازين القوى بين الدولة والمواطن. ومن تم تستطيع مشاركة المهمشين، فئاتا وأفرادا، في القرارات والشؤون العامة، أن تنتشلهم من موقع الضعف الذي لطالما صبغ علاقتهم بالجهات الأخرى في المجتمع، بما فيها المؤسسات العامة والاجتماعية[912]، وتمكنهم من التعامل مع تلك الجهات من موقع قوة.

3. **معيقات العدالة الاجتماعية**

تعتبر العدالة المجالية من أهم التحديات الراهنة التي يواجهها المغرب، والتي تواجه عملية تحقيقها عدة معيقات، من أبرزها: ازدياد اللامساواة والتهميش الاجتماعي، وغياب تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وضعف القدرات وقلة الموارد المتوفرة لمكافحة الفقر، وعدم اعتماد المنظور الحقوقي للتنمية، وغياب رؤية وطنية واضحة ومتكاملة وطويلة المدى، وغياب الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، وضعف المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار، وارتفاع نسب البطالة، وتدني مستويات الحماية الاجتماعية، وعدم المساواة الجغرافية، والوصول غير المتكافئ إلى الخدمات الاجتماعية، والإقصاء الاجتماعي، وسوء الإدارة. وغالبا ما تتبعثر الجهود الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الجهات والمؤسسات المختلفة التي تفتقد إلى التنسيق الفعال فيما بينها، وبسبب غياب السياسات القائمة على المشاركة. ومما يزيد من تقوية آثار هذه المعيقات ويصعب مهمة تحقيق العدالة المجالية، هو النقص على مستوى الإحصاءات والبيانات، وضيق الحيز المالي والبيئة اللازمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة، بالضافة إلى التوزيع السيء للسلطة، لأن "كل خلل في توزيع باقي الثروات الأخرى إنما مرده إلى التوزيع السيئ للسلطة، باعتبارها هي المرتكز الأساس لجل الثروات".[913]وبما أن العدالة المجالية تعتبر محور وصلب العدالة الاجتماعية وترتبط بشكل كبير بالسلطة، فإنه لا يمكن الحديث عن أية عدالة اجتماعية من دون إصلاح وتجاوز هذه المعيقات ومن دون توزيع متكافئ للسلطة، وهذا يحول بدوره، دون تحقيق أي سلام أو أمن أو تماسك الاجتماعي أو أية تنمية اجتماعية تذكر، ما دامت ليست هناك عدالة اجتماعية.

وكاستنتاج حول مفهوم العدالة الاجتماعية ومقوماتها ومعيقاتها، يمكن القول بأنها تشكل موضوعا خصبا للدراسة والتحليل من طرف العلماء والمتخصصين، باعتبار أن الهدف الأسمى للإنسان يتجسد في تحقيق الحياة الاجتماعية الكريمة والعادلة، التي تتيح له إمكانية التمتع بكل الحقوق المادية والمعنوية، والاستفادة من مختلف الثروات والامتيازات والخدمات والفرص المتاحة، بطريقة عادلة يطبعها الإنصاف والمساواة. وذلك من أجل التخلص من كل أشكال التمييز، الثقافية منها والعرقية والجنسية والمجالية، والتخلص كذلك كل أشكال الحيف والإقصاء والوصم والعنف، المادية والمعنوية، المرتبطة بالتمييز. والعمل على تعزيز الوعي بأهمية الحياة الاجتماعية والمؤسساتية وقيم التضامن الاجتماعي وفائدة التنمية البشرية، في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره المدخل الأساسي لازدهار المجتمعات، وإدراك بأن أي "بلد لا يستطيع تأمين جميع

[912] ورقة مفاهيمية، من إعداد شعبة التنمية الاجتماعية في الاسكوا بعنوان "العدالة الاجتماعية: التاريخ والنظريات والبحوث".

[913] سارة دبوس، العدالة من مطلب إنساني إلى حق كوني في الخطاب الفلسفي المعاصر، مجلة دراسات فلسفية، العدد 14، 2017، ص :69.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

الاحتياجات الاجتماعية لمواطنيه جميعا دون الرخاء الاقتصادي، وأنه لا يمكن كذلك وصف بلد ما بالازدهار الحق إذا ما كان الناس فيه متروكين ليواجهوا وحدهم الجهل والمشقات والأمراض."[914] فالعدالة الاجتماعية يمكن اعتبارها حلا سحريا لمجموعة واسعة من المشكلات الاجتماعية، وخاصة تلك التي تنشط في بعض البؤر الاجتماعية التي تعد نقطا سوداء في المجتمع، كالأحياء الصفيحية والمناطق المهمشة والفقيرة التي ترتفع بها نسب الجريمة والعنف والتحرش والسرقة؛ حيث تعمل العدالة الاجتماعية ما أمكن على استعادة الدفء الاجتماعي والكرامة الإنساني لساكنة هذه المناطق وتخفف من توترهم واحتقانهم، وتحول المجتمع إلى حالة من الطمأنينة الاجتماعية التي تسمح لهم فيه كأفراد، بممارسة أدوارهم الاجتماعية الحقيقية، من خلال مشاركتهم في صناعة القرار والاستفادة من الحقوق والموارد والفرص بشكل متكافئ وعادل. وهذا ما زاد من تأكيده "جون جوست" John Jost مدير مركز السلوك السياسي والاجتماعي في جامعة نيويورك، و"أرون كاي" "Aaron Kay" أستاذ علم النفس والعلوم العصبية في جامعة ديوك، عندما اعتبرا أن العدالة الاجتماعية تؤدي أو يفترض نظريا أن تؤدي إلى خلق حالة في المجتمع، تحمى فيها حقوق الأشخاص والفئات وحرياتهم واستحقاقاتهم الأساسية عن طريق اعتماد إجراءات ومعايير وقواعد تنظم عملية صنع القرار في شتى المجالات، السياسية وغيرها، وتوزع فيها الاستحقاقات والأعباء وفق مبدأ معين أو مجموعة من المبادئ، ويعامل الإنسان معاملة تقوم على احترامه وصيانة كرامته، ليس من قبل السلطات وحسب، بل أيضا من قبل سائر المواطنين والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع.[915]

4. علاقة العدالة الاجتماعية بالعنف

عندما نتأمل جيدا في الجذور الاجتماعية للعنف، فإنها تبدو مرتبطة بشكل وثيق بغياب ما يسمى بالعدالة الاجتماعية، لأن الفرد أو الفئة الاجتماعية التي يطالها الحيف وتعاني من الإحباط والغضب واللاعدالة الاجتماعية والظلم وغيرها من أشكال التمييز والإقصاء، تتأثر نفسيا وعاطفيا وجسديا واجتماعيا ويكبر عندها حجم القلق والتوتر بسبب حرمانها من الخدمات وفرص التعليم والتدريب واكتساب المهارات، مما يزيد من تهميش غير القادرين، ويوسع حجم الهوة بينهم وبين الفئات الاجتماعية القادرة والمستفيدة من ثمار النمو الاجتماعي بفضل تركيز الثروة. وهذا يؤدي في نظر "طوماس بيكيتي" إلى إلى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار، وتفاقم الأوضاع الاجتماعية، وبالتالي يزداد الشعور عند هذه الفئات من الأفراد بالرغبة في الانتقام سواء من ذواتهم أو من الآخرين، وهذا الانتقام يتم تصريفه عبر تصرفات عدوانية وأشكال عنيفة، مادية ورمزية، كرد فعل رافض لوضعيتهم المزرية والمهمشة، وكسبيل وحيد لرفع الظلم عنهم، والذي يتحول في ظل استمرارية اللاعدالة الاجتماعية إلى سلوك اجتماعي عنيف يتطور في علاقته بظواهر اجتماعية أخرى إلى أفعال إجرامية خطيرة تعزز ثقافة الانتقام، وإلى ثورات عارمة ضد السلطة مثل ما حصل في الربيع العربي. وهذا الأمر قد يعصف كليا بالسلم الاجتماعي ويهدد أمن الدولة إذا لم تتم معالجته في الوقت المناسب. ولهذا لا يجب الاستهانة بالعلاقة الجدلية القائمة بين هذين المتغيرين، بل ينبغي تشجيع الباحثين على دراسة مثل هذه الظواهر وتسليط الضوء عليها لمعرفة مختلف الميكانيزمات التي تتطور بها، ومحاولة فهم جذورها وأسبابها، وإمكانية التنبؤ بمختلف المخاطر التي يمكن أن تفضي إليها، وذلك من أجل تفاديها أو التقليل من حدتها.

5. علاقة العدالة الاجتماعية بالوصم المجالي

عندما يكون مكان الإيواء مصدر فخر للأطفال في مرحلة معينة من مراحل عمرهم، فإنه بالمقابل يكون مصدر إذلال واحتقار ووصم لهم في نفس الوقت. فإذا كان المجال السكني والبيئي الذي يعيش فيه الفرد مجالا محترما وملائما فإنه يؤثر بشكل إيجابي على نمو هذا الأخير عاطفيا وجسديا وفكريا واجتماعيا، ويساهم في الغالب في تشكيل شخصيته المتوازنة. إما إذا كانت البيئة والمجال الذي يتنشأ فيه الفرد مجالا هشا ومهمشا ومحتقرا مثل حالة دور الصفيح، فإن هذه الوضعية البئيسة تؤثر على سلوك الفرد وتجعله يحس بالنقص والدونية أمام الأقران الذين ينحدرون من بيئات اجتماعية ومجالية محترمة. وهذا الإحساس

[914] الأمين العام السابق كوفي أنان، الدورة الاستثنائية 24 للجمعية العامة للأمم المتحدة حول التنمية الاجتماعية، 20 يونيو 2000.

[915] Handbook of Social Psychology., theory and research،Social Justice: History ,John Jost & Aaron Kay, 2010

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

بالنقص يجعل صاحبه موصوما، يحمل هم انتمائه المجالي الذي هو فوق إرادته، فتتشكل لديه عقدة الانتماء المجالي إن صح القول، وتمنعه من الاندماج الاجتماعي، وتمنعه من تأدية أدواره الطبيعية داخل المجتمع، كما تحرمه من الاستفادة بشكل متكافئ من مختلف الخدمات والوظائف والفرص المتاحة داخل مجتمعه. وبما أن العدالة المجالية تعتبر في صلب العدالة الاجتماعية، وأن الوصم المجالي هو نتيجة مباشرة لغياب العدالة المجالية، فإنه يمكن القول بأن الوصم المجالي هو نتيجة حتمية لغياب العدالة الاجتماعية. وبالتالي، فالقضاء على هذا النوع من الوصم يتطلب تحقيق عدالة مجالية حقيقية بين مختلف الأحياء السكنية، وتحقيق هذه الأخير بدوره يستوجب تبني استراتيجية تحقيق عدالة اجتماعية شاملة تنبني على الحق والإنصاف والمساواة والمشاركة في اتخاذ القرار.

6. **العدالة الاجتماعية رافعة للحد من العنف ومحاربة الوصم وتحقيق التنمية بالحي الصفيحي.**

إذا كان أغلب المهتمين يختزلون أسس تنمية المجتمعات وتطويرها وتحقيق رفاهيتها في التعليم باعتباره رافعة لإكساب الأفراد المهارات والمعرفة الضرورية لمواكبة التطور والتقدم الاجتماعي، وفي توفير الصحة والرعاية الطبية الجيدة للأفراد، وفي النهوض بالاقتصاد وتشجيع الاستثمار، وفي الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد الحيوية، وفي تشجيع الابتكار والتكنولوجيا والرقميات لتسهيل الخدمات وتطويرها، فإن العدالة الاجتماعية تعد أهم هذه الأسس، لكونها ترتبط بها جميعا، وتركز على الحوكمة الرشيدة والتوزيع العادل والمنصف لكل هذه المكونات التنموية للمجتمع، وبالتالي لا يمكن الحديث عن أية تنمية اجتماعية خارج العدالة الاجتماعية. ولهذا يمكن القول بأن تنمية الحي الصفيحي، تتطلب أولا إعادة هيكلته ضمن وضعية مجالية ملائمة تتمتع بمختلف الخدمات وتكافؤ الفرص، كباقي الأحياء الحضرية المحترمة الأخرى، من أجل ضمان تنشئة اجتماعية متوازنة وسليمة للأفراد، تمكنهم من متابعة تعليمهم الجيد واستفادتهم من التطبيب الجيد والاستفادة الكاملة من مختلف الخدمات والفرص الأخرى المتاحة دون أي تمييز جنسي أم عرقي أو مجالي أو ديني، وفي غياب أي نوع من أنواع الوصم، وفي إطار حياة اجتماعية سليمة خالية من مختلف أشكال العنف. إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب في الحقيقة، تظافر كافة الجهود بين الدولة ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات حقوقية ونقابات وغيرها، وكذلك يتطلب العمل على رفع مستوى الوعي عند الأفراد والجماعات بأهمية هذا الورش الكبير، من أجل تحقيق تنمية بشرية واجتماعية مستدامة، تضمن الرقي والتطور الاجتماعي الشامل والرفاه للجميع.

خاتمة

ما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم، هو أن هذا الثالوث المفاهيمي (العدالة الاجتماعية والوصم المجالي والعنف) يشكل فهمه مفتاحا مهما لإدراك حقيقة بنية الحي الصفيحي، والمساهمة في معالجة مجموعة من المشاكل الاجتماعية الأخرى المرتبطة بهذا الثالوث داخل المجال الاجتماعي. فالعدالة المجالية باعتبارها رافعة قوية لتحقيق العدالة الاجتماعية التي قوامها المساواة والإنصاف وإحقاق الحق، توفر المجال والبيئة المناسبة لتنشئة المورد البشري والاستثمار فيه وتنميته بشكل فعال ودائم يمكنه من المساهمة في تطوير مجتمعه وتقدمه، لأنه تأكد بالملموس أن الظروف البيئية والمجالية والعائلية والثقافية لا تنفصل بتاتا عن الحياة النفسية للنشء، فالإنسان ابن بيئته كما يقال، فالحي والحارة والبيت الذي ينشأ فيه الطفل يؤثر على نموه الجسدي والفكري والنفسي والعاطفي...، ويساهم في توجيه بعض أنماط سلوكه إما لأن تكون سلوكات إنسانية حضارية ومقبولة اجتماعيا، وإما أن تكون سلوكات انحرافية وشاذة تهدد المجتمع. وبما أن الأحياء الفقيرة المهمشة تمثل مسرحا حقيقيا لتجسيد اللاعدالة المجالية والاجتماعية، فإن سكانها يكونون أكثر عرضة من غيرهم للوصم والتمييز بسبب انتمائهم لهذه الأحياء، مما يعرضهم للحرمان من الخدمات والفرص ويصعب عملية اندماجهم الاجتماعي، ويجعلهم من بين أبرز الفئات الاجتماعية المستعدة لممارسة العنف وتبني ثقافة الهجوم والسلوك العدواني تجاه الذات والآخرين، كشعار أساسي لديها للتعبير عن رفضها لوضعها المزري وللسلطة، وكوسيلة للدفاع عن حقوقها بهذه الأحياء. وهذا ما يفسر النسبة العالية لظاهرة العنف بالأحياء الحضرية الفقيرة المهمشة، ويفسر كذلك النسب المئوية المرتفعة لمختلف ظواهر الانحراف الأخرى المرتبطة بها داخل هذه المناطق.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

لقد اتضح إذن بأن المدخل المجالي لدراسة ظاهرة اجتماعية ما، أصبح يمثل مؤشرا قويا من مؤشرات فهم وتفسير الوقائع الاجتماعية، وأضحى في نظر علماء الاجتماع بندا أساسيا من بنود اسراتيجية مقاربة وعلاج جميع المشاكل الاجتماعية، التربوية منها والثقافية والنفسية والسياسية والقيمية والإبداعية، لأن المجال يمثل من جهة فضاء عاما للعيش المشترك، ومن جهة أخرى يشكل فضاء للحياة الخاصة، ولكن داخل الحي الصفيحي، فإن المجال الخاص والعام ينصهران كليا داخل مجال واحد بدون هوية مجالية، وذلك بسبب الهشاشة الشاملة التي يشهدها سكان هذا الحي على مستوى الخدمات والفرص ومكان الإقامة والعمل، والتي تتحول إلى هشاشة في السلوك والقيم والمبادئ عند الفرد والجماعة. وهذا من شأنه أن يسهل على الباحث عملية تحديد مختلف المتغيرات التي بإمكانها أن تساعده على فهم أبعاد الواقعة الاجتماعية التي يتم دراستها على مستوى هذه الأحياء السكنية.

ومن هذا المنطلق، تم الربط في هذا المقال بين الوصم المجالي والعنف كواقعتين تتحكم فيهما بصمة المجال، ويتفاعلان في إطار وضعية سوسيو-مجالية تكشف عن متغيرات اجتماعية أخرى مهمة تعزز هذا الارتباط بينهما، وتجعل أحدهما تابعا والآخر مستقلا، ولعل العدالة الاجتماعية والمجالية هي أهم هذه المتغيرات، على اعتبار أنها تشكل الخيط الناظم الذي يربط بين العنف والوصم والمجال وباقي العناصر الاجتماعية الأخرى، وتمثل الشفرة الحقيقية لفك رموز التداخل الموجود بين مختلف هذه العناصر في علاقتها بباقي المتغيرات والمشاكل الاجتماعية الأخرى، وبالتالي التمكن من معالجتها بشكل صحيح. ولهذا جاء مصطلح العدالة الاجتماعية إبان القرن 19م وتطور مع مرور الوقت بتطور الحركات الاجتماعية والسياسية التي تعمل على مكافحة الظلم وتحقيق المساواة، مثل حركات حقوق الإنسان والحركات المطالبة بالمساواة بين الجنسين والمناهضة للعرقيات والتمييز الطبقي، وأصبح اليوم جزء لا يتجزأ من النقاشات السياسية والاجتماعية، وينظر إليه الناس والمجتمعات والحكومات كرافعة للإصلاح وتنمية المجتمعات بشكل مستدام، من خلال خلق الفرص وتحسينها وتوفير الخدمات كالصحة والتعليم بشكل متكافئ وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، من أجل تطوير المجتمع وتطهيره من الظواهر الخطيرة كالعنف والوصم الانحراف...، ومن أجل الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي وتحقيق الرفاه للجميع.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف النبيل ينبغي على الحكومة ومختلف أجهزة الدولة الانخراط الفعلي في هذا المشروع البنيوي، وخاصة على مستوى سياسات المدينة، بحيث يجب عليها أولا تطوير البنية التحتية وتوفير الفرص التعليمية والاقتصادية وتعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية، وتشجيع الاستثمار والمشاركة المجتمعية في صنع القرار وتصميم السياسات، والعمل على مكافحة الوصم والتمييز والعنف بكل أشكاله داخل الأحياء السكنية الصفيحية الفقيرة، والنهوض بالتكوين والتأهيل والابتكار والتدريب المهني لخلق فرص الاستثمار وتحسين ظروف السكان وجودة الحياة، دون إغفال العدالة البيئية التي تساعد على تعزيز الصحة العامة وتجعل المكان مصدرا للشعور بالانتماء لدى السكان.

المراجع

- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى سنة 1987م.
- علي عبد الواحد وافي، علم الاجتماع، نهضة مصر، القاهرة، مصر.
- إميل دوركايم: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة: محمود قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 1988م.
- بيير بورديو، بؤس العالم، ج:1، رغبة الإصلاح، ترجمة محمد صبح، مراجعة وتقديم فيصل دراج (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر 2010) .
- حنة أرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، لبنان الطبعة 2، 2015.

- جمال وائل، كيف نفهم العدالة الاجتماعية؟ دليلك للتعريف والمفاهيم، في" العدالة الاجتماعية: مفاهيم وتطبيقات – دليل تدريبي، (إعداد مجموعة من المؤلفين)، منتدى البدائل العربي للدراسات، ومؤسسة روزا لوكسمبورغ، ودار روافد للنشر والتوزيع.
- صالح أحمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني حالة مصر، الطبعة الأولى، القاهرة، كتب عربية 2005.
- ورقة مفاهيمية، من إعداد شعبة التنمية الاجتماعية في الاسكوا بعنوان "العدالة الاجتماعية: التاريخ والنظريات والبحوث".
- سارة دبوس، العدالة من مطلب إنساني إلى حق كوني في الخطاب الفلسفي المعاصر، مجلة دراسات فلسفية، العدد 14، 2017.
- الأمين العام السابق كوفي أنان، الدورة الاستثنائية 24 للجمعية العامة للأمم المتحددة حول التنمية الاجتماعية، 20 يونيو 2000.
- إمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، بيروت، دار الصادر، المجلد التاسع، 1968.
- عبد الهادي علا، الوصمة الاجتماعية وعلاقها بالعود للجريمة.2016، مؤسسة-حياة-للتنمية -الدمج الاجتماعي، تم استرجاعها ب تاريخ2018/03/25.http://lfdci.org/tag/a
- فليب كابان وفرانسوا دوتريو، علم الاجتماع، ترجمة: إياس حسن، دار الفرقد، دمشق، سورية، الطبعة الأولى.
- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان،1978.
- إبراهيم زكي، رؤية ديمقراطية لظاهرة العنف لدى طلاب المرحلة الثانوية بمنطقة عشوائية، المؤتمر الدولي للعلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف، والتطرف في المجتمعات الإسلامية. جامعة القاهرة، مركز صالح كامل 1998.
- شادية على قناوي، نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري: رؤية سوسيولوجية حولية، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر،1996، عدد: 19.
- علي راضي حسانين، وسائل الإعلام والعنف الأسري.
- علي، مجاهد، تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع، الأكاديمية الملكية للشرطة، مركز الإعلام الأمني.
- على بوعناقة، العنف الاجتماعي والتواتر – العنف والمجتمع، ورقة مقدمة للملتقى الد ولي، جامعة بسكرة،1002 .
- الدي خيرة، العنف المدرسي ومحدداته لما يدركه المدرسون والتلاميذ، أطروحة دكتوراه غير- منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2007 _ 2006 .
- حنة أرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، لبنان الطبعة 2، 2015.
- د. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، 2001، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة.
- جيل وديع شكور، العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت 1997.
- الهادي الهروي، الأسرة والمرأة والقيم تساؤلات سوسيولوجية في قضايا المرأة، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب 2013.
- بروس. ج. لينك وجوك فيلان، مفهمة الوصمة، ترجمة تاجر ديب، مجلة عمران، العدد:31 المجلد 8 شتاء2020 من.
- حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1984.

- Durkheim [1894] : *Les Règles de la méthode sociologique*, Paris, puf.1992.E
- J.Freund, *Philosophie et sociologie*, Cabay, 1984
- Ferreol, G., Philippe, C., et autre, *Dictionnaire de sociologie*. Deuxième édition, (1995). Armand Colin.

- Giordana J-Y. Qu'est-ce que la stigmatisation ? Stigmatisation En Psychiatrie En Santé Mentale, Issy-les-Moulineaux : Elsevier ; 2010.
- Wirth Louis, 1938, *Urbanism as Way of Life*, the American Journal of Sociology, Vol. XLIV (44), No. 01.
- Erwing Goffman, *Stigmate*, Paris : Editions de Minuit, 1963, (1975 pour la traduction française).
- Dollo, C. Lambert, J.R. et autres (2017). *Lexique de sociologie* 5eme Edition, Dollaz.
- E. Goffman, *Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1963)
- . Erwing Goffman, *Stigmate*, Paris : Editions de Minuit, 1963 (1975 pour la traduction française).
- Lamia Zaki, "*De la représentation du pouvoir aux pratiques atomisées d'appropriation de l'espace dans les bidonvilles marocains : L'omniprésence de la référence au(x) droit(s)"*in : Pierre—Robert Baduel (dir.), *Chantiers et défis de la recherche sur le Maghreb contemporain* (Tunis : IRMC ; Paris : Karthala, 2009).
- Zaki, *La négociation*
- Wacquant, Loïc, Tom Slater & Virgílio Borges Pereira. "*Territorial Stigmatization in Action*." *Environment and Planning A*. vol. 46, no. 6 (2014).
- J. Crocker, B. Major & C. Steele, "Social Stigma" in: *The Handbook of Social Psychology*, vol. 2, D.T. Gilbert, S.T Fiske & G. Lindzey (eds.) (Boston, MA: McGraw-Hill, 1998).
- Murray, Joseph (2007), *the cycle of punishment: Social exclusion of prisoners and their children, in Criminology and Criminal Justice Vol. 7.*
- B.G. Druss, "*Mental Disorders and the Use of Cardiovascular Procedures after Myocardial Infarction*" The Journal of American Medical Association, vol. 283, no. 4 (2000)
- B.G. Link " *Understanding Labeling Effects in the Area of Mental Disorders: An Assessment of the Effects of Expectations of Rejection*", American Sociological Review, vol. 52, no. 1 (1987).
- J.R. Feagin & C.B. Feagin, *Racial and Ethic Relations* (Upper Saddle River, NJ. Prentice Hall, 1996)
- Link BG, Phelan JC, *Conceptualizing stigma*, Annu Rev Sociol 2001; 27
- Lamia Zaki, "*La négociation d'une identité stigmatisée : Les modes de gestion du discrédit au bidonville*" in : Ville
- Reélles, villes projetées : Fabrication de la ville au Maghreb, Sous la direction de Nadir Boumaza (Paris : Maisoneuve et Larose, 2006).
- Stéphane LEGLEYE, *Violence et milieu social à l'adolescence*, Conditions de vie- société, économie et statistique n° 448-449.
- Mokhtar El HARRAS. Les Jeunes et Les Médias, (Etude quantitative), Dialogue National : Média et Société, Rabat, Décembre 2010.
- Valérie SACRISTE, Sociologie de la communication publicitaire, L'Année sociologique 2001/2, Vol 488 .
- Alain COULON, (1996), L'école de Chicago, que sais-je ? 2639, presses universitaires de Paris.
- John Jost & Aaron Kay, 2010 ,Social Justice: History، theory and research Handbook of Social Psychology.